دراسة واختبار أثر تبنى معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك فى مصر لمخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح ورأس المال

إعداد

د. محمود موسى عبد العال متولي

مدرس المحاسبة – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

mahmoud.mousa81@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث ـ العدد الأول – الجزء الثاني ـ يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

متولي، محمود موسى عبد العال (٢٠٢٢). دراسة واختبار أثر تبنى معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك فى مصر لمخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح ورأس المال. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج٢. ٥٢٣-٥٧٥.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

دراسة واختبار أثر تبنى معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك فى مصر لمخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح ورأس المال

د. محمود موسى عبد العال متولي

ملخص:

تناول البحث الحالى دراسة واختبار أثر تبنى معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9) والقيد بالبورصة على استخدام البنوك العاملة بمصر لمخصص خسائر القروض (LLP) فى إدارة الأرباح ورأس المال. ومن خلال تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد على عينة من البنوك العاملة بمصر خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، تمكن الباحث من تجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة لعدد ٢٧ بنك منها ١٤ بنك مقيد بالبورصة المصرية. وجاءت نتائج البحث بأدلة تجريبية هامة، لعل من أهمها: قيام البنوك العاملة فى مصر باستخدام مخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح ورأس المال وبما يشير ضمنًا إلى انخفاض جودة التقارير المالية لتلك البنوك. هذا بالإضافة إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك المقيدة بالبورصة مقارنة بالبنوك غير المقيدة. وفيما يتعلق بأثر تبنى (IFRS, 9) فقد توصل الباحث لنتيجة هامة تفيد بأن الإلتزام بمتطلبات هذا المعيار يعزز من جودة التقارير المالية بالنسبة للبنوك المقيدة فقط، نتيجة للحد من ممارسة إدارة الأرباح ورأس المال بتلك البنوك.

الكلمات المفتاحية: (IFRS, 9) – جودة التقارير المالية – البنوك المصرية – إدارة الأرباح – إدارة رأس المال– مخصص خسائر القروض.

١- مقدمة

يعد القطاع المصرفى أحد أهم القطاعات الإقتصادية فى أى دولة، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ وذلك لما له من تأثير جوهرى على المستويين الجزئى والكلى، بالإضافة لذلك تتصف البنوك بالعديد من الخصائص التى تميزها عن غيرها من القطاعات. إذ يرتكز النشاط الرئيسى للبنك فى تلقى الودائع والمدخرات ومنح الإئتمان للغير، وهي عمليات يشوبها قدر كبير من المخاطر نظرًا لتعقد وتنوع محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الأدوات المالية والتى تتطلب عمليات تقييم للمخاطر الإئتمانية المصاحبة لها بصورة مستمرة. وفى ضوء ذلك، شكّلت المحاسبة عن خسائر القروض (الائتمان) فى البنوك واحدة من أهم المجالات البحثية المحاسبية، والتى برزت بصورة جوهرية فى أعقاب الأزمة المالية العالمية، بل والأكثر من ذلك يعتبرها البعض أحد أهم أسباب الأزمة وزيادة تفاقمها (e.g. Barth and Landsman, 2010; Abou El Sood, 2012). فقد ألقت الأزمة المالية العالمية الضوء على العديد من المشاكل التى صاحبت تطبيق معيار المحاسبة الدولى (IAS, 39)[1]، وجاء فى مقدمة أسباب

[1] International Accounting Standard (39), **Financial Instruments: Recognition and Measurement.**

تلك الأزمة تأخر الاعتراف بالخسائر الإئتمانية فى ظل تبنى (IAS, 39) لمنهج الخسائر المحققة (Incurred Loss) عند الاعتراف بخسائر اضمحلال الأصول المالية.

كما أكدت الجهات المهنية والتنظيمية على أهمية القياس والإفصاح المحاسبى عن مخصص خسائر القروض (Loan Loss Provision (LLP، وقد تمحور الاهتمام فى هذا الصدد حول البحث عما إذا كان المخصص المعترف بها فى ظل المعايير القائمة كافية لاستيعاب خسائر الإئتمان المحققة أم لا. وقد زاد الاهتمام بتلك المشكلة فى أعقاب الأزمة المالية العالمية، والتى شهدت تزايدًا فى حالات التعثر المصرفى، حيث اتضح أن البنوك لا تمتلك ما يكفي من المخصصات لمقابلة القروض المتعثرة؛ وهو ما دفع العديد من البحوث الأكاديمية وكذلك الهيئات المهنية نحو البحث عن طرق وبدائل مناسبة يمكن من خلالها تحديد وقياس والإفصاح عن المخاطر الإئتمانية والخسائر الإئتمانية الناتجة عنها. وهو ما دعا إلى اقتراح أدخال تعديلات جذرية على (IAS, 39).

وتأكيدًا على أهمية المشكلة؛ أوصت المنظمات الدولية بضرورة تفعيل سبل التعاون بين الجهات المسئولة عن اصدار المعايير المحاسبية وتلك المسئولة عن تطوير قواعد الرقابة المصرفية بشأن تطوير المعايير المحاسبية القائمة وبما يمكن من تجنب تلك الأزمات مستقبلًا (Abou El Sood, 2012). ونتيجة لذلك وفى خطوة هامة كان هدفها الأساسى رفع معدلات الأمان بشأن الاعتراف بخسائر القروض فى المؤسسات المالية أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولى معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9)[٢] فى عام ٢٠١٤، ليكون بديلًا لمعيار المحاسبة الدولى (IAS, 39)، حيث يتعرض (IFRS, 9) لأسس وقواعد الاعتراف والقياس المحاسبى عن الأدوات المالية ويسرى تطبيقه مع بداية عام ٢٠١٨. هذا فضلاً عن؛ إلتزام البنوك العاملة فى مصر بتطبيق (IFRS, 9) بنهاية عام ٢٠١٩ وذلك بموجب التعليمات الصادرة عن البنك المركزى المصري.

وقد كان من أهم التعديلات التى استحدثت بموجب (IFRS, 9) أن تم تصنيف الأدوات المالية وفقًا لأسس القياس المستخدمة؛ حيث فرق المعيار بين ثلاث طرق للقياس، وهى: (١) التكلفة المستهلكة و(٢) القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، و(٣) القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. وليس هذا فحسب، إذ أن جوهر المعيار الجديد يتمحور فى التحول من الاعتماد على منهج الخسارة المحققة إلى تطبيق منهج الخسارة المتوقعة (Expected Loss)، والذى بموجبه يتعين على البنوك الاعتراف بخسائر اضمحلال الائتمان المتوقعة للأدوات المالية من النوعين الأول والثاني.

ويعتقد الباحث أن التعديلات التى أدخلت بموجب (IFRS, 9) سوف يترتب عليها تغييرات جوهرية فى متطلبات الاعتراف بمخصص خسائر القروض (LLP). وفى الوقت نفسه أشارت العديد من الدراسات إلى أن مخصص خسائر القروض يعد الحساب الأكثر تأثير على جودة التقارير المالية فى البنوك، حيث تستند عملية تقدير هذا المخصص إلى العديد من العوامل والتى تسمح للإدارة بالتدخل فى اختيار المعايير التى على أساسها يتم تصنيف وتجميع القروض فى مجموعات تبعًا لمستوى التصنيف الإئتمانى وتحديد معدلات الخسارة وغيرها من العوامل الأخرى محل القرار. ولذلك فقد يستخدم هذا المخصص كأحد بدائل إدارة الأرباح (e.g.

[2] International Financial Reporting Standerd (9**), Financial Instruments.**

(Fonseca and González, 2008; Ben Othman and Mersni, 2014). بالإضافة لذلك؛ ونتيجة لأن المتطلبات التنظيمية، وبصفة خاصة تلك المتطلبات ذات الصلة بمعيار كفاية رأس المال، والتى بموجبها يتأثر رأس المال التنظيمى للبنك بقيمة مخصص خسائر القروض المعترف به، ولذلك أشار البعض إلى أن هذا المخصص يعد أحد أدوات إدارة رأس المال أيضًا (e.g. Ben Othman and Mersni, 2014; Zgarni and Fedhila, 2019).

وانطلاقًا من ملسمة بحثية مفادها أن زيادة ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال من شأنهما التأثير سلبًا على جودة التقارير المالية. بات اختبار أثر تبنى والإلتزام بمتطلبات (IFRS, 9) على جودة التقارير المالية فى البنوك أمرًا هامًا، وهدفًا للبحوث المحاسبية فى الأونة الأخيرة. وذلك من خلال دراسة واختبار تبعات تطبيق (IFRS, 9) على كلٍ من إدارة الأرباح ورأس المال فى القطاع المصرفى، لكونه القطاع الأكثر تأثرًا فى هذا الصدد، وهو ما يمثل محور اهتمام البحث الحالى.

وبخصوص محددات جودة التقارير المالية فى البنوك بخلاف المعايير المحاسبية. ومن منطلق أن أهداف الإدارة قد تختلف تبعًا لأختلاف نمط الملكية (عامة/ خاصة)، وفى الوقت نفسه تُشكل أهداف الإدارة جانبًا كبيرًا من دوافع إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك؛ ولذلك يعتقد الباحث بأن القيد بالبورصة قد يكون له تأثير على جودة التقارير المالية فى البنوك. وإن كانت الدراسات لم تتوصل لنتائج محددة فى هذا الصدد (Beatty et al., 2002; Burghstahler et al., 2006; Givoly et al., 2010; Hope et al., 2013). ومن خلال تحليل بيانات القطاع المصرفى المصري تبين للباحث أن حوالي ٣٠% من البنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى مقيدة بالبورصة المصرية، وهو ما شَكل دافعًا للبحث الحالى للتحقق مما إذا كان القيد بالبورصة المصرية يؤثر فى جودة التقارير المالية فى البنوك، من خلال استخدام مخصص خسائر القروض كأحد أدوات إدارة الأرباح ورأس المال بتلك البنوك.

وفى ضوء ما سبق **يهدف البحث الحالى** إلى: التعرف على مستجدات أسس الاعتراف والقياس المحاسبى ذات الصلة بمخصص خسائر القروض، وذلك فى ضوء ما ورد (IFRS, 9) مع التركيز على أهم أوجه الاختلاف بينه وبين ما سبقه من معايير. بالإضافة إلى اختبار أثر تبنى (IFRS, 9)، وكذلك القيد بالبورصة على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة فى مصر، وذلك من خلال التحقق مما إذا كانت تلك البنوك تستخدم مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد أدوات إدارة الأرباح ورأس المال، وكلاهما يعد بمثابة مقاييس عكسية لجودة التقارير المالية. ومن ثمَّ تتلخص **مشكلة البحث** فى الإجابة على التساؤلات البحثية التالية:

- **هل تستخدم البنوك المصرية حساب مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد أدوات إدارة الأرباح ورأس المالي وبالتالي تنخفض جودة التقارير المالية بها؟**
- **هل يؤدى تطبيق (IFRS, 9) إلى زيادة جودة التقارير المالية للبنوك العاملة بمصر، من خلال الحد من استخدام مخصص خسائر القروض (LLP) فى إدارة الأرباح ورأس المال؟**
- **هل يؤثر القيد بالبورصة على جودة التقارير المالية فى البنوك العاملة فى مصر؟**

ويستمد البحث **أهميته** من أهمية القطاع المصرفى باعتباره شريكًا أساسيًا فى بيئة الأعمال ومن ثمَّ يتعين أن تعكس التقارير المالية للبنوك جوهرالمعاملات الإقتصادية التى يؤديها

البنك. وبصفة خاصة تنبع أهمية البحث لأكثر من سبب، **الأول:** أن أغلب البحوث التى تناولت محددات جودة التقارير المالية قامت باستبعاد البنوك وغيرها من المؤسسات المالية – بصفة خاصة فى بيئة الأعمال المصرية- وذلك نظرًا لطبيعتها المختلفة. **والثاني:** يتمثل فى كون البحث يتعرض لأحد أهم المعايير المحاسبية، وهو (IFRS, 9) وهو المعيار الأكثر تأثيرًا على المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، لكونه يتعرض لأسس الاعتراف والقياس المحاسبى الخاصة بالأدوات المالية ومنها القروض المصرفية. **وأخيرًا**: يستمد البحث أهميته فى البيئة المصرية؛ نظرًا لقلة البحوث العملية التى تناولت جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية، وخاصة ونحن بصدد تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧): "الأدوات المالية" والمناظر للمعيار الدولى (IFRS, 9) وبالتالي يتعين توفير أدلة مبدئية بشأن جدوى تطبيق هذا المعيار من عدمه.

وبذلك **يقتصر البحث** على اختبار العلاقات محل الدراسة بالبنوك العاملة فى مصر. ولذا يخرج عن نطاقه الشركات غير المالية من جهة، والمؤسسات المالية الآخرى بخلاف البنوك من جهة أخرى. كما أقتصر البحث على تناول أثر استخدام مخصص خسائر الإئتمان ذات الصلة بالقروض والتسهيلات الإئتمانية دون غيرها من الأدوات المالية الأخرى.

وحتى يتم تحقيق أهداف البحث والإجابة على تساؤلاته وفى ضوء حدوده، سيتم تنظيم المتبقى من البحث ليشمل فى **القسم الثاني** منه: المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية فى البنوك، ومن خلاله يقوم الباحث باستقراء اسس الاعتراف والقياس المحاسبى بالخسائر الإئتمانية فى ضوء المعايير المحاسبية والقواعد الإشرافية الصادرة عن البنك المركزى المصري. بينما يتناول **القسم الثالث،** جودة التقارير المالية فى البنوك ويعرض الباحث فى هذا القسم أهم دوافع وأدوات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك، ومدى تأثر تلك الدوافع بكلٍ من (IFRS, 9) والقيد بالبورصة، وينتهي هذا القسم باشتقاق فروض البحث. ويتضمن **القسم الرابع،** منهجية البحث، حيث يقدم الباحث من خلاله وصفًا لمجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى النماذج الاحصائية المستخدمة، وكيفية قياس المتغيرات، والاحصاءات الوصفية. وقد خُصص **القسم الخامس** من البحث لاختبار فروضه تجريبيًا باستخدام بيانات فعلية أمكن الحصول عليها من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من البنوك المصرية. وأخيرًا، يعرض الباحث فى **القسم السادس** والأخير من البحث ملخصًا لأهم نتائج البحث وحدوده وتوصياته ومجالات البحوث المستقبلية.

٢- المحاسبة عن الخسائر الإئتمانية فى البنوك

تنطوى العمليات المصرفية فى البنوك على العديد من المخاطر[3]، أهمها وأكثرها تأثيرًا على البنوك فى الأونة الأخيرة ما يعرف **بمخاطر الإئتمان**[4]، وهي ترتبط بعدم قدرة المقترض

---

[٣] تعرف **المخاطر فى البنوك** بأنها: "احتمال أن يحقق البنك خسائر نتيجة للتأثير السلبي لمتغيرات البيئة الاقتصادية والتنظيمية على معاملات البنك مما يؤدى فى النهاية إلى نقص فى الايرادات ومن ثم التأثير السلبي على مدى كفاية رأس المال".

[٤] قدم **(IFRS, 9)** تعريفًا **لمخاطر الإئتمان** أكثر شمولًا لكونه يطبق على كافة الأدوات المالية وكافة الوحدات الإقتصادية، حيث تُعرف على أنها: "المخاطر الناتجة عن تسبب أحد أطراف العلاقة التعاقدية - بشأن أداة مالية - فى تحقيق خسارة مالية للطرف الآخر نتيجة لعدم التزامه باتفاقاته التعاقدية".

أو عدم رغبته فى الوفاء بالتزاماته تجاه البنك فى المواعيد المحددة، وتكون تلك المخاطر نتاجًا للعديد من الأسباب – تخرج عن نطاق البحث الحالى- بعضها يرتبط بالعميل وظروفه الإقتصادية والبعض الآخر يرتبط بالقصور فى عملية منح الائتمان ذاتها. ويرى الباحث أن تلك المخاطر وإن كان من الممكن إدارتها والتحكم فيها وتخفيض حدتها قدر الأمكان؛ إلا أننا لا نستطيع التخلص منها نهائيًا، فهى ملازمة للقرار الإئتمانى وتباعاته والتى توصف بأنها مصحوبة بالمخاطر وعدم التأكد لكونها ترتبط بالمستقبل.

وبسبب المخاطر الإئتمانية التى تتعرض لها البنوك، واستنادًا إلى ما ورد بالمعايير المحاسبية ذات الصلة، كان لزامًا على البنوك الاعتراف بالخسائر الائتمانية المصاحبة لها. إذ تُعرف **الخسائر الائتمانية** - فى ضوء ما ورد بكلٍ من (IFRS, 9) وكذلك معيار المحاسبة المصري (٤٧) بعنوان: "الأدوات المالية"- بأنها: "الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وجميع التدفقات النقدية التى يتوقع تحصيلها (العجز النقدى)، مخصومًا بمعدل الفائدة الفعلى الأصلى". وفى تقدير ذلك يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار ضرورة أن تشمل التدفقات النقدية المتوقعة تلك التدفقات التى يمكن تحصيلها من بيع ضمان محتفظ به أو تعزيزات ائتمانية أخرى والتى تُعد جزء لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

وفى ضوء المعايير المحاسبية يتم الاعتراف بالخسائر الإئتمانية، وعلى أن تُحمل تلك الخسائر لإيردات الفترة المحاسبية من خلال تكوين مخصص خسائر القروض (مخصص خسائر اضمحلال الإئتمان)[5] وهو حساب مقابل لحساب القروض والتسهيلات الائتمانية. ويكون لهذا المخصص دورًا هامًا فى تحقيق متطلبات رأس المال من ناحية، وكذلك الحفاظ على السلامة المالية للبنك وبما يدعم ويضمن استقراره واستمراره وخاصة فى ظل تعدد الأزمات المالية التى يشهدها القطاع المصرفى فى الأونة الأخيرة. ولذلك باتت المحاسبة عن مخصصات خسائر القروض فى البنوك واحدة من أهم القضايا المحاسبية والتى برزت بصورة جوهرية فى أعقاب الأزمة المالية العالمية.

ونظرًا لأهمية ودور القطاع المصرفى فى دعم الاقتصاد القومى وضمان استقراره. اتجهت الدراسات المحاسبية للبحث فى أسس الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبى بشأن مخصص خسائر القروض ومداخل قياسه المختلفة، وكيفية الإفصاح عنه بالقوائم المالية للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وانعكاسات بدائل الاعتراف والقياس المحاسبى المختلفة على جودة التقارير المالية ومحتواها المعلوماتى. ومن خلال استقراء وتحليل الاصدارات والدراسات المحاسبية ذات الصلة؛ يمكننا استخلاص بديلين رئيسيين تناولتهما المعايير المحاسبية، ويمكن استخدام أى منهما فى تحديد قيمة مخصص خسائر القروض التى يتعين الاعتراف به فى البنوك، وهما:**(١) نموذج الخسائر الفعلية، و(٢) نموذج الخسائر المتوقعة**، وسوف يقوم الباحث بعرض مختصر لكلا النموذجين موضحًا مميزات وعيوب كلاهما، وذلك من خلال استقراء الإصدارات والمعايير المحاسبية ذات الصلة، وذلك على النحو الوارد فى الفرعيات التالية.

٢-١ إطار إعداد القوائم المالية للبنوك فى مصر

وللتأكيد مرة أخرى على أهمية القطاع المصرفى ودوره فى دعم الاقتصاد القومى، كان من الضرورى أن يكون للجهات الرقابية والإشرافية دورًا هامًا فى هذا الصدد. فعلى مستوى بيئة

[5] يستخدم الباحث لفظ مخصص خسائر القروض ومخصص خسائر الائتمان كمترادفين.

الممارسة العملية فى مصر قام البنك المركزى المصري باصدار قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس فى ديسمبر ٢٠٠٨، لتكون سارية التطبيق من أول يناير ٢٠١٠ وحتى صدور تعليمات البنك المركزى المصري فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بضرورة التزام البنوك المصرية بتطبيق متطلبات (IFRS, 9) والخاص بالأدوات المالية.

وإجمالًا جاءت قواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك والصادرة عن البنك المركزى فى عام ٢٠٠٨ متفقة إلى حدٍ كبير مع **معايير المحاسبة المصرية** والتى تتوافق بالضرورة مع معايير المحاسبة الدولية أن ذاك. وبالتالي فالبنوك المصرية أصبحت ملزمة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وهو يقابل معيار المحاسبة الدولى (IAS, 39). وكلاهما يتطلب تطبيق **نموذج الخسائر الفعلية** عند الاعتراف والقياس المحاسبى ببعض أنواع الأصول المالية، والتى صنفها المعيار إلى أربعة أنواع[٦]، منها: القروض والمديونيات والتى تقاس بالتكلفة المستهلكة.

ويستند **نموذج الخسائر الفعلية** عند الاعتراف بمخصص خسائر القروض (LLP) وقياسه إلى منهج الخسارة المحققة (Incurred Loss). إذ يتم **الاعتراف** بالخسائر فى حالة ما إذا كان هناك دليل موضوعى على اضمحلال[٧] أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة، ويتم الاعتراف بالخسارة فى حالة وجود حدث مؤكد أو أكثر فى تاريخ اعداد التقرير المالي يشير إلى احتمال تحقق خسائر يمكن تقديرها بطريقة موضوعية، وكان لذلك تأثيرًا على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل ويمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها. ويتم **قياس** مخصص خسائر القروض الفعلية بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بمعدل الفائدة الفعلى الأصلى، مع استبعاد خسائر القروض المستقبلية التى لم يتم تحملها (معيار المحاسبة المصري (٢٦) - الأدوات المالية، فقرة 63). ولأغراض قياس تلك الخسائر يتم تجميع وتصنيف الأصول المالية فى مجموعات متشابهة تبعًا لمستويات الخطر الائتمانى المصاحب لها، وهو الخطر الناتج عن عدم قيام أحد الأطراف بالوفاء بتعهداته. إذ يتم قياس خطر الائتمان بالنسبة للقروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للبنوك والعملاء بالاستناد إلى ٣ مكونات وهي:

---

[٦] وفقًا للفقرة (٤٥) من معيار المحاسبة المصرى (٢٦) بعنوان: الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" تصنف الأصول المالية إلى الفئات الأربعة التالية:
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- قروض ومديونيات.
- أصول مالية متاحة للبيع.

[٧] وفقًا للفقرة (٥٩) من معيار المحاسبة المصرى (٢٦) بعض المؤشرات والأدلة التى يأخذها البنك فى الاعتبار لتحديد مدى وجود دليل موضوعى على الاضمحلال ومنها:
- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو من يضمنه.
- مخالفة شروط التعاقد ومنها التأخر فى أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المدين أو دخوله فى دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- اضمحلال فى قيمة الضمان.
- قيام البنك بمنح المدين امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها فى الظروف العادية.

- احتمال التعثر (الاخفاق فى السداد) (Probability of Default)، ويقيس باحتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك.
- الرصيد المعرض للتعثر (Exposure of Default)، وهو عبارة عن قيمة المديونية المتوقعة طرف العميل فى تاريخ التعثر.
- الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default)، وتعكس مدى الخسارة المتوقعة فى حالة حدوث التعثر، وعند مطالبة العميل بالدين المستحق.

وتتمثل أهم **سمات نموذج الخسائر الفعلية** فى الحد من خسائر القروض المعترف بها، حيث يتم استبعاد الخسائر محتملة الحدوث فى ضوء الأحداث المتوقعة. وفى ضوء هذا النموذج تكون خسائر القروض التى يتعين الاعتراف بها دالة فى ثلاث مكونات وهي: (١) رصيد احتياطى خسائر القروض فى بداية الفترة، و(٢) التغير فى القروض غير المنتظمة (المتعثرة/ محل اضمحلال)[٨] خلال الفترة، وهو مؤشر يعكس مستوى جودة محفظة الإئتمان وبالتالي فمع زيادة حجم القروض المتعثرة خلال الفترة يترتب على ذلك زيادة خسائر القروض المعترف بها، وآخيرًا (٣) التغير فى أرصدة القروض المستحقة خلال الفترة فى ضوء الفئات التى تعكس مستويات المخاطر المختلفة (Ditchkus et al., 2011). وقد أشار البعض إلى أن تطبيق نموذج الخسائر الفعلية فى ضوء متطلبات (IAS, 39) يوفر معلومات أكثر وقتية بشأن مخصص خسائر القروض (O´Hanlon, 2013)، بالإضافة إلى المزيد من الشفافية والموضوعية (Athanasogloua et al., 2014). ويدعى البعض أفضلية نموذج الخسائر الفعلية؛ لأنه أكثر ملائمة للمستثمرين مقارنة بنموذج القيمة العادلة، بسبب تفوقه فى المقدرة التنبؤية، فقد كانت نتائج القياس وفقًا لنموذج الخسارة الفعلية أكثر ارتباطًا بالقروض المتعثرة والمعدومة فى المستقبل (Cantrell et al, 2014).

وفى المقابل، تعرض **نموذج الخسائر الفعلية** للعديد من **الانتقادات؛** لعل من أهمها: تأخر الاعتراف بخسائر القروض، وبالتالي انخفاض المقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. إذ يترتب على تطبيق نموذج الخسائر الفعلية أن أصبح مخصص خسائر القروض لا يعكس جميع مخاطر الائتمان المتأصلة فى محفظة القروض، وبما يشير إلى تأجيل الاعتراف بالخسائر إلى فترات اعسار المقترضين وتوقفهم عن السداد، وبالتالي حدوث تقلبات فى أرباح البنوك تبعًا للظروف الإقتصادية السائدة (Gebhardt and Novotny-Farkas, 2011). بالإضافة لذلك يرى آخرون بعدم قدرة نموذج الخسائر الفعلية على مسايرة الاتجاهات/الدورات الإقتصادية (Pro-cyclical) والتى تتراوح بين فترات رواج وكساد إقتصادى، حيث ينخفض مخصص خسائر القروض فى فترات الرواج ويصبح غير كافية لمقابلة حالات التعثر والتى قد تحدث كثيرًا فى فترات الكساد، ولذلك فقد أدعى البعض أن استخدام هذا النموذج كان من أهم اسباب الأزمة المالية العالمية التى واجهت البنوك فى بداية الألفية الحالية ومحددًا أساسيًا لتفاقمها (e.g. Barth and Landsman, 2010; Gebhardt and Novotny-Farkas, 2011; Abou El Sood, 2012).

[٨] القروض المتعثرة (غير المنتظمة / محل الاضمحلال) وهي القروض متأخر السداد وبما لا يقل عن ٩٠ يوم.

ويخلُص الباحث مما سبق، إلى أنه وعلى الرغم من أن نموذج الخسائر الفعلية يحقق المزيد من الموضوعية، لأنه يخفض ويحد من الأحكام الشخصية، ويحد من سلطة الإدارة التقديرية عند تكوين مخصص خسائر القروض؛ إلا أنه قد يتعارض مع مبدأ محاسبى هام؛ إلا وهو المقابلة، حيث يتم الاعتراف بإيرادات فوائد القرض فى فترة محاسبية ويتم تأجيل الاعتراف بالخسارة الإئتمانية لنفس القرض لحين حدوث الخسارة.

ونظرًا لكثرة الانتقادات التى وجهت لمعيار المحاسبة الدولى الخاص بالأدوات المالية (IAS, 39) سواء كانت بسبب صعوبات تطبيقه وتعقده، أو لأنه استند إلى نموذج الخسائر الفعلية للتعامل مع مخصصخسائر القروض والتى اعتبرها البعض سببًا للأزمة المالية التى واجهت البنوك. لذلك دعا الكثيرون إلى أهمية أدخال تعديلات على هذا المعيار سعيًا لتحقيق هدف أساسى وهو تجنب حدوث تلك الأزمات مستقبلًا. وفى استجابه سريعة لتلك المساعى؛ أقرت لجنة العشرين توصية هامة مفادها ضرورة تحقيق نوع من التنسيق والتعاون بين مجلسى معايير المحاسبة المالية الأمريكى والدولى بشأن تطوير المعايير المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية، وإعادة النظر فى المفاهيم الخاصة بخسائر القروض. وقد أسفر عن ذلك صدور (IFRS, 9) فى عام ٢٠١٤. وسوف يعرض الباحث باختصار فى الفرعية التالية لأهم التغييرات التى أوجدها هذا المعيار فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية لمخصص خسائر القروض.

٢-٢ تحليل معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9)

صدر (IFRS, 9) فى عام ٢٠١٤ وأصبح ملزمًا للتطبيق مع بداية عام ٢٠١٨. ونظرًا لعدم وجود معيار محاسبى مصرى مناظر له أن ذاك فقد صدرت تعليمات البنك المركزى المصري فى ٢٦ فبراير ٢٠١٩ بضرورة التزام البنوك بتطبيق المعيار بداية من يناير ٢٠١٩ ليظهر تأثيره فى القوائم المالية للبنوك التى تنتهي الفترة المالية لها فى ٢٠١٩/١٢/٣١ أو تلك البنوك التى تنتهي الفترة المالية لها فى ٢٠٢٠/٦/٣٠. ومؤخرًا وبموجب قرار وزارة الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ والخاص بتعديل واصدار بعض معايير المحاسبة المصرية، والتى اشتملت على المعيار رقم (٤٧) بعنوان "الأدوات المالية" ليكون مناظرًا (IFRS, 9)، فكلاهما الهدف منه توفير مبادئ للتقرير المالي عن الأصول والالتزامات المالية لعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمى القوائم المالية فى تقديرهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم التأكد المصاحب لها. وبالتالي ما يعرضه الباحث فى الفقرات التالية يكون من خلال استقراء كلا المعياريين. وقد تمثلت أهم دوافع اصدار (IFRS, 9) فى تجنب الانتقادات التى وجهت لمعيار المحاسبة الدولى (IAS, 39) فى أعقاب الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الرغبة فى الاستجابة لمتطلبات الهيئات والمنظمات الرقابية الدولية ومنها لجنة بازل والتى أكدت على ضرورة تحسين أسس الاعتراف والقياس المحاسبى الخاصة بالأدوات المالية (حسن، ٢٠٢٠).

وفى ضوء ما ورد بالقسمين الرابع والخامس من المعيار واللذان يتناولا اعتبارات التصنيف والقياس للأدوات المالية. تقاس الأصول المالية عند الاعتراف الأولى وفقًا للقيمة العادلة مضافًا إليها تكلفة المعاملة. وعادة ما تكون القيمة العادلة لأداة مالية هى نفسها سعر المعاملة وذلك فى تاريخ الاعتراف الأولى، وفى حالة وجود فرق بينهما يسمح المعيار بالاعتراف بالفرق على أنه مكسب أو خسارة، أو تأجيل الاعتراف بذلك لفترات القياس اللاحقة. إذ أنه فى الفترات التالية (القياس اللاحق) يتم تصنيف الأصول المالية استنادًا إلى أسس القياس المستخدمة، حيث فرق المعيار بين ثلاثة أنواع من الأصول المالية تبعًا لمدخل القياس، والذي

يتحدد استنادًا إلى: (أ) نموذج أعمال المنشأة لإدارة أصولها المالية، و(ب) خصائص التدفق النقدى التعاقدى للأصل المالي. وهم:

- قياس الأصل المالي **بالتكلفة المستهلكة** إذا تحقق الشرطان التاليان:

١. أن يكون الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط خلال عمر الأصل (حتى تاريخ الاستحقاق)[٩].

٢. أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي تحصيل تدفقات نقدية فى تواريخ محددة سواء كانت تمثل دفعات من المبلغ الأصلى أو الفوائد على الأرصدة المتبقية.

- قياس الأصل المالي **بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر** إذا تحقق الشرطان التاليان:

١. أن يكون الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية خلال عمر الأصل أو بيع الأصل المالي أو كليهما.

٢. أن يترتب على الشروط التعاقدية للأصل المالي تحصيل تدفقات نقدية فى تواريخ محددة سواء كانت تمثل دفعات من المبلغ الأصلى أو الفوائد على الأرصدة المتبقية.

- قياس الأصل المالي **بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر** ما لم يتم قياسه بأى من الطريقتين السابقتين.

وعلى صعيدٍ آخر، فقد تبنى (IFRS, 9) **نموذج الخسائر المتوقعة** عند الاعتراف بالخسائر الإئتمانية للأصول المالية. واستنادًا إلى ما ورد بكلٍ من (IFRS, 9) وكذلك معيار المحاسبة المصري (٤٧): "الأدوات المالية" تُعرف **الخسارة الإئتمانية المتوقعة** للأصل المالي والتى يتعين الاعتراف بها، على أنها: "تقدير مرجح بالاحتمالات للخسائر الائتمانية على مدى العمر المتوقع للأصل المالي، وهي بذلك تمثل القيمة الحالية للعجز النقدى، والذي يمثل الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وكافة التدفقات النقدية التى يتوقع تحصيلها". وفى تقدير ذلك يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار أن تشمل التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها تلك التى يمكن الحصول عليها من بيع ضمان محتفظ به أو تعزيزات إئتمانية أخرى والتى تُعد جزء لا يتجزأ من الشروط التعاقدية، وأن يكون قياس الخسارة الإئتمانية المتوقعة للأصل المالي المضمحل ائتمانيًا فى تاريخ التقرير المالي باستخدام معدل الفائدة الفعلى الأصلى الخاص بالأصل المالي.

ووفقًا لما ورد بالفقرة (15.5.) من (IFRS, 9) يتعين الاعتراف بالخسائر الإئتمانية بالنسبة لكلٍ من: (١) الأصول المالية التى تم قياسها بالتكلفة المستهلكة و(٢) الأصول المالية التى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالتالي يتضح أن متطلبات اضمحلال الإئتمان لن تطبق على الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ولما كانت القروض والتسهيلات الإئتمانية التى تمنحها البنوك بمثابة أصول مالية غير مشتقة ذات مبالغ سداد محددة أو قابلة للتحديد وغير متداولة فى سوق نشط ولها تواريخ

[٩] يشير هذا الشرط ضمنًا إلى أن بيع الأصل المالى لا يمثل جوهر نموذج أعمال المنشأة، وذلك بخلاف الحالات التى يصاحبها زيادة كبيرة فى المخاطر الائتمانية، وتستوجب التخلص من الأصل المالى أو أن عملية البيع قد تمت قرب تاريخ الاستحقاق.

استحقاق محددة ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها؛ فإنها بذلك تستوفى الشروط التى تجعل منها أحد أهم الأصول المالية للبنك والتى تقاس بالتكلفة المستهلكة[10]. ومن ثم يتعين تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة عند الاعتراف بمخصص خسائر القروض.

وبشكل أكثر تحديدًا، وفيما يتعلق بتقدير مخصص خسائر القروض (LLP) الذي يلزم الاعتراف بها، قدم (IFRS, 9) وكذلك معيار المحاسبة المصري (٤٧) منهجًا بموجبه يتم تصنيف القروض والتسهيلات الإئتمانية فى تاريخ اعداد القوائم المالية للبنك فى ثلاث مجموعات تبعًا لجودة الإئتمان وذلك بهدف تحديد الخسارة المتوقعة التى يتعين الاعتراف بها عن كل مجموعة، وهي على النحو التالي:

- **المجموعة الأولى:** وتشمل القروض والتسهيلات الإئتمانية عند الاعتراف الأولى، وكذلك تلك التى لم تشهد ارتفاعًا جوهريًا فى مخاطر الإئتمان منذ الاعتراف الأولى. إذ يتم الاعتراف بمخصص خسائر القروض عن مدة ١٢ شهر. ولايؤثر ذلك فى الاعتراف بإيرادات الفوائد؛ حيث تحسب بطريقة معدل الفائدة الفعلى لإجمالى القيمة الدفترية وبدون خصم مخصص الخسائر المعترف به.
- **المجموعة الثانية:** وتشمل القروض والتسهيلات الإئتمانية التى شهدت زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية منذ الاعتراف الأولى ولكنها لا تصل إلى حد الاضمحلال، وفى هذه الحالة يتم الاعتراف بمخصص خسائر القروض على مدى عمر القرض كاملاً. وتبقى عملية الاعتراف بإيرادات الفوائد كما هى فى المجموعة الأولى.
- **المجموعة الثالثة:** وتشمل القروض والتسهيلات الإئتمانية التى شهدت حدوث زيادة جوهرية فى مخاطر الإئتمان ترتب عليها تدهور قيمة القرض فعليًا، وفى هذه الحالة يتم الاعتراف بمخصص خسائر القروض على مدى عمر القرض كاملًا كما هو متبع بالنسبة للقروض فى المجموعة الثانية. ولكن الاختلاف يتعلق بالاعتراف بإيرادات الفوائد، حيث تحسب على أساس معدل الفائدة الفعلى للتكلفة المستهلكة أى بعد استبعاد مخصص خسائر القروض من القيمة الدفترية للقرض.

وبصفة عامة يكون الانتقال بين المجموعات الثلاث استنادًا إلى تقييم البنك لمدى جودة الإئتمان فى تاريخ اعداد القوائم المالية. فعلى سبيل المثال: يمكن أن تنتقل الأداة المالية (القرض) من المرحلة الثالثة إلى المرحلتين الأولى أو الثانية إذ تبين وجود تحسنًا ملحوظًا فى جودة الإئتمان. وقد أكد المعيار الدولى (IFRS, 9) فى الفقرة (٩,٥,٥) منه؛ على أن تقييم المخاطر الإئتمانية للأداة المالية يكون فى ضوء مستوى التغير فى مستوى التعثر فى السداد المصاحب لها، على أن يكون ذلك فى ضوء المعلومات المعقولة المتاحة بدون تحمل البنك تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

---

[10] **التكلفة المستهلكة** (بالنسبة للأصل المالى): هى قيمة الأصل المالى عن الاعتراف الأولى مخصومًا منها أقساط سداد أصل المبلغ، مضافًا إليها أو مخصومًا منها الاستهلاك المجمع لأية فروق بين القيمة الأصلية والقيمة فى تاريخ الاستحقاق (باستخدام طريقة الفائدة الفعلى)، ومخصومًا منها خسائر الاضمحلال فى قيمة الأصل. ويقصد بطريقة الفائدة الفعلية، تلك الطريقة التى يتم من خلالها توزيع إيراد الفوائد على مدار عمر الأصل المالى.

ويوضح الشكل رقم (١) الأسس التى فى ضوئها يتم الاعتراف بمخصص خسائر القروض (خسائر الإئتمان) وكذا إيرادات الفوائد المرتبطة بها. إذ يتم الاعتراف بمخصص خسائر القروض عن عمر القرض كاملًا فى حالة حدوث زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية، سواء تم تقييم القرض على أنه مضمحل أم لا، وأن الفرق بين القروض والتسهيلات الإئتمانية التى لا تواجه حالة اضمحلال وبين غيرها من القروض التى يتم تقييمها كأصول مالية مضمحلة يكون فى الاعتراف بإيرادات الفوائد ذات الصلة.

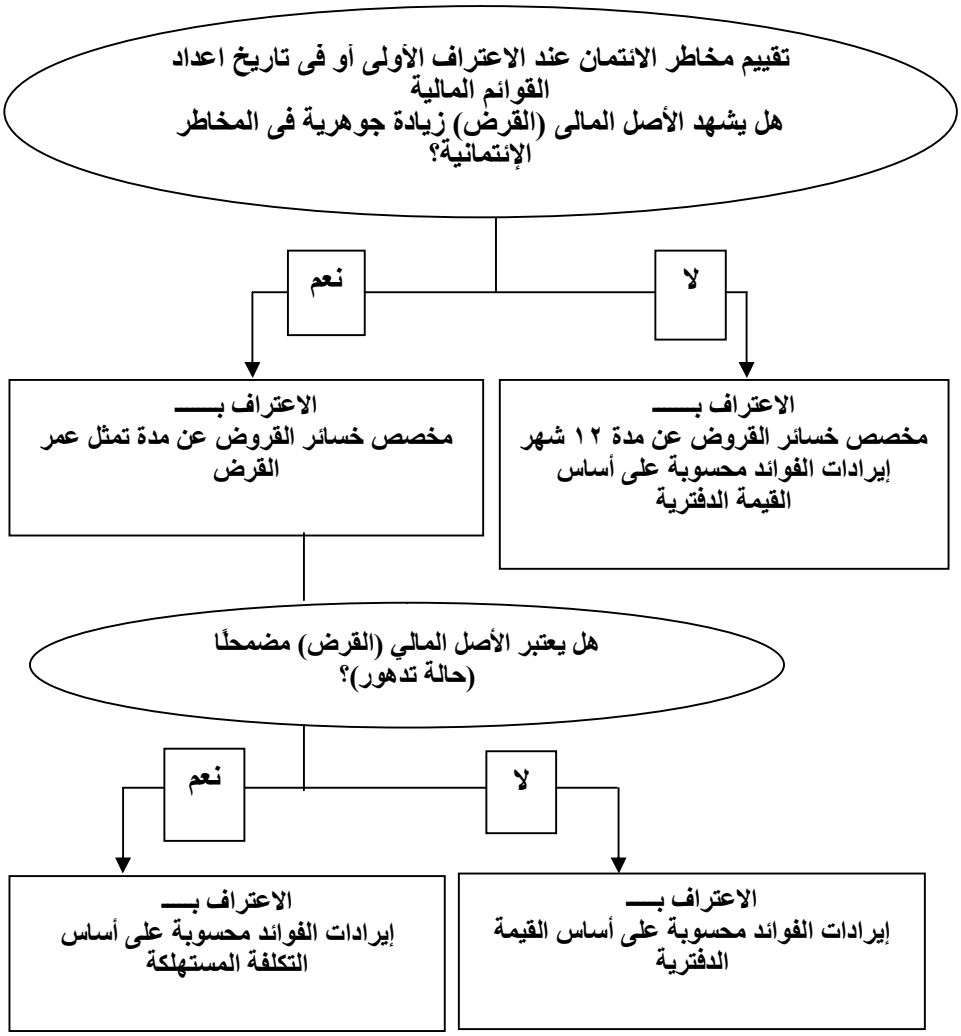

شكل رقم (١): أسس الاعتراف بمخصص خسائر القروض فى ضوء متطلبات (IFRS, 9)

المصدر: اعداد الباحث

وعن أهم **مميزات** تطبيق (IFRS,9)، وتحديدًا فيما يتعلق **بنموذج الخسائر المتوقعة،** إدعى البعض بأن هذا النموذج يتغلب على أهم الانتقادات التى وجهت إلى نموذج الخسائر الفعلية؛ إلا وهو: قدرة نموذج الخسائر المتوقعة على مسايرة الظروف الإقتصادية السائدة، هذا بالإضافة إلى الحد من الأزمات المالية التى تواجه البنوك فى فترات الكساد الإقتصادى، وذلك استنادًا إلى عدة آليات. إذ أن الاعتراف المبكر بالخسائر الإئتمانية، وكذلك الاعتراف بحد أدنى من تلك الخسائر فى فترات الرواج الإقتصادى يؤديان إلى الحد من التوسع فى منح القروض فى فترات الرواج الإقتصادى (Novotny-Farkas, 2016). كما أن الزيادة فى مخصصات الخسائر الناتجة عن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة من شأنها دعم السلامة المالية للبنوك فى فترات الكساد الإقتصادى (Basford and Leung, 2015).

وخلافًا لما سبق، فقد أشار البعض إلى أن المشاكل وحالات الإفلاس للعديد من البنوك الأمريكية فى فترة الأزمة المالية ليس لها أى علاقة بنماذج تكوين المخصصات، وأن تلك المشاكل ترجع للعديد من الأسباب لعل من أهمها: التوسع فى الإقراض غير المبرر، وعدم توافر معايير صارمة للإشراف والرقابة (Chen, 2014; Hoque et al., 2015). وبالتالي فأن استخدام نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة بمفرده لن يكون قادر على ضمان الاستقرار المالي للبنوك. وقدم Athanasogloua et al, (2014) عدة مقترحات للتعامل مع تلك الأزمات، منها: تطوير قواعد الرقابة المصرفية، وتطوير المعايير المحاسبية بما يؤدى إلى خفض التعقيد فيها وبما يؤدى إلى الحد من الأحكام الشخصية. ويتفق الباحث مع هذا الرأى ومبرره فى ذلك؛ أن العديد من البلدان التى تبنت نموذج الخسائر الفعلية فى ضوء معايير المحاسبة السائدة لديها فى فترة الأزمة المالية العالمية – ومنها مصر- لم تواجه البنوك بها أى مشاكل أو حالات تعثر، وكان لقواعد الرقابة المصرفية دورًا هامًا فى هذا الصدد.

ويخلُص الباحث مما سبق إلى أن أهم ما يميز (IFRS, 9) هو تعجيل الاعتراف بالخسائر الإئتمانية للأصول المالية، هذا بالإضافة إلى زيادة قيمة المخصصات المعترف بها، وبصفة خاصة بالنسبة للأصول المالية التى شهدت زيادة جوهرية فى المخاطر الإئتمانية المصاحبة لها، حيث يتم الاعتراف بخسائر الإئتمان المستقبلية بالنسبة لتلك الأصول. كما أن المعيار يوسع إلى حدٍ كبير من نطاق المعلومات التى يتعين على البنوك أخذها فى الاعتبار عند تقديرها للخسائر الإئتمانية؛ حيث تشمل عملية التقييم على معلومات مستقبلية تعكس توقعات معقولة يمكن قياسها بصورة موضوعية، بالإضافة إلى ضرورة تضمين نماذج القياس المستخدمة معلومات بشأن الظروف السابقة والأحداث الحالية وكذلك التنبؤات المستقبلية. وعلى الرغم من أهمية المعلومات المستقبلية؛ إلا أن أخذها فى الحسبان عند تقييم المخاطر الإئتمانية وتقدير مخصصات الخسائر يسمح بمزيد من الأحكام التقديرية والشخصية؛ ومن ثمَّ فقد يؤثر ذلك سلبًا على جودة التقارير المالية فى حال توافر دوافع لإدارة الأرباح أو تمهيد الدخل أو إدارة رأس المال. ولذلك يرى البعض بأن مساحة الحكم الشخصى الكبير التى سمح بها المعيار بمثابة سلاح ذو حدين (Novotny-Farkas, 2016). ولذلك فقد كان من أهم دوافع البحث الحالى اختبار أثر تطبيق (IFRS, 9) على جودة التقارير المالية فى البنوك، وهو ما يعرضه الباحث فى الفرعية التالية؛ تمهيدًا لاشتقاق فروض البحث.

٣- جودة التقارير المالية للبنوك

تكمُن **جودة التقارير المالية** فى توفير معلومات خالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، بصورة تجعلها انعكاس حقيقى وعادل لنتائج الأداء والمركز المالي للوحدة الإقتصادية. وبالرغم من أهمية جودة التقارير المالية؛ إلا أنه لا يوجد تعريف أو مقياس محدد ومتفق عليه بشأنها. فالبعض يربط جودة التقارير المالية بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (e.g. Cheung et al., 2010; Kantudu and Samaila, 2015; Habib et al., 2020). ويرى آخرون بأن جودة التقارير المالية ترتبط بمستوى التطبيق الصحيح وغير المتحيز للمعايير المحاسبية (e.g. Naser and Nuseibeh, 2003; Dehaan et al., 2013). فى حين ركز جانب كبير من البحوث المحاسبية على الربط بين جودة التقارير المالية وجودة الأرباح، فالجودة المرتفعة للأرباح المحاسبية تجعلها مقياسًا ملائمًا للأداء (Dechow et al., 2010)، هذا بالإضافة لكون العديد من العناصر التى تظهر فى القوائم المالية الأخرى، بخلاف قائمة الدخل، تكون انعكاسًا للربح المحاسبى وترتبط ارتباطًا وثيقًا بعناصر المصروفات والإيرادات التى تم الاعتراف بها.

ونظرًا لأن البحث الحالى يتعرض لأحد بدائل الاعتراف والقياس ذات الصلة بمخصص خسائر القروض، والذي يؤثر وبصورة كبيرة فى أرباح البنوك؛ حيث تتراوح نسبة هذا المخصص منسوبًا إلى صافي الربح قبل المخصص والضرائب ما بين ١٥%: ٢٠% منه (Lopo, 2017). هذا بالإضافة إلى كون القطاع المصرفى من أكثر القطاعات تحقيقًا للأرباح مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى، كما تتأثر أرباحه بالعديد من المخاطر، - الإئتمان وسعر الصرف والسوق والتشغيلية- وبالتالي يكون للأرباح دور هام فى تقييم أداء البنك وما يتعرض له من مخاطر مختلفة. وفى ضوء ذلك تعتبر جودة الأرباح مقياسًا ملائمًا لجودة التقارير المالية فى البنوك، باعتبارها المدخل الأكثر ملاءمة لطبيعة متغيرات البحث من ناحية، والأنسب لطبيعة نشاط البنك ومخرجات نظامه المحاسبى من ناحية أخرى.

وفى هذا الصدد فقد تعددت وجهات النظر بشأن ماهية **جودة الأرباح**، فالبعض يشير إلى جودة الأرباح على أنها انعكاس لمدى الاتساق بين الأرباح التى يتم التقرير عنها بالقوائم المالية وبين الأرباح الحقيقية التى تعكس نتائج التشغيل الفعلية (Chan et al., 2004; Mohammady, 2010). ويرى آخرون بأن جودة الأرباح تتحقق إذ كان لها تأثير فى عملية اتخاذ قرارات تتعلق بتقييم الشركة أو التنبؤ بأداءها المستقبلى (Dechow et al., 2010; Ewert and Wagenhofer, 2010). ويعتقد الباحث بأن كافة وجهات النظر فى هذا الصدد تتمحور حول قدرة الأرباح، التى يتم التقرير عنها، فى التعبير بصدق عن الوضع الحقيقى للوحدة الإقتصادية، وفى حال تحقق ذلك سيكون للأرباح المحاسبية مقدرة تقييمية تجعل منها إحدى أهم مدخلات عملية اتخاذ القرار من قبل مستخدمى التقارير المالية.

وبشأن بدائل قياس جودة الأرباح فهى كثيرة ومتنوعة، ويمكن للباحث التفرقة بين مدخلين رئيسيين يمكن استخدام أى منهما فى هذا الصدد. **أولهما: المقاييس المحاسبية**، وهي تستند فى قياسها لجودة الأرباح إلى خصائص تلك الأرباح التى يتم التقرير عنها، كالمقاييس المتعلقة باستمرارية الأرباح وجودة الاستحقاقات والتحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح. **وثانيهما: المقاييس السوقية**، وفى ضوءها تقاس جودة الأرباح من خلالها التعرف على المقدرة التنبؤية

والدور التقييمى وانعكاسات ذلك على سوق الأوراق المالية ومنها المقاييس التى تستند إلى نماذج التنبؤ بقيمة الشركة وأسعار الأسهم والعوائد السوقية. وسوف يستند الباحث فى قياسه لجودة الأرباح إلى المدخل الخاص **بإدارة الأرباح** وهو الأكثر استخدامًا من قبل الدراسات التى تناولت جودة التقارير المالية فى البنوك (e.g. Ahmed et al., 1999; Barth and Landsman, 2010; Gebhardt and Novotny-Farkas, 2011).

ومن منظور آخر، يستند إلى وجهة النظر الإقتصادية بشأن ماهية مخصص خسائر القروض (LLP) ودره فى تغطية الخسائر المستقبلية التى ستحدث حال توقف المقترض عن السداد؛ ولذلك يعتبر هذا المخصص بمثابة العامل المحورى فى الحفاظ على رأس مال البنك، وقد تم اعتباره جزء لا يتجزاء منه (Laeven and Giovanni, 2003)، ومن ثمَّ يظهر الدور الجوهري لمخصص خسائر القروض فى الحفاظ على السلامة المالية للبنك وضمان بقائه واستمراره؛ لما له من دور فى استيعاب الخسائر المستقبلية. وبناء عليه، يمتد البحث الحالى لكي يشمل بعدًا آخر يعكس جودة التقارير المالية فى البنوك؛ إلا وهو: **إدارة رأس المال (Capital Management)** من خلال مخصص خسائر القروض.

وتأكيدًا على ما سبق، ونظرًا للطبيعة الخاص للنشاط المصرفى والتى جعلته محل اهتمام الجهات الرقابية والتنظيمية، ممثلة فى البنوك المركزية وما شابه ذلك. وبمجرد انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية[11]؛ اتخذت البنوك المركزية فى العديد من الدول من إصداراتها مرجعية لها؛ وبهدف أحكام الرقابة على العمل المصرفى. وقد كان من أهم وأول اصدارات لجنة بازل هو معيار كفاية رأس المال (Capital Adequacy) والذي يتطلب حدًا أدنى لرأس مال البنك كنسبة من إجمالى الأصول بعد ترجيحها بأوزان المخاطر. وفى ضوء ذلك سعت البنوك إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات لكي تتمكن من الوفاء بمتطلبات معيار كفاية رأس المال، وقد شكَّل ذلك ضغوطًا على بعض البنوك للتدخل بصورة مقصودة والتلاعب فى مكونات تلك النسبة. ولما كان مخصص خسائر القروض أحد مكونات رأس مال البنك، وبالتالي أحد محددات معيار كفاية رأس المال، فكان لزامًا أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار عند اختبار جودة التقارير المالية للبنوك. وهو ما يتعرض له الباحث بشئ من التفصيل فى الفرعيات التالية.

٣-١ دوافع وأدوات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك

انطلاقًا من مسلمة بحثية، سبق وأن أشار لها الباحث فى مقدمة هذا البحث، يرتكز مضمونها إلى أن أحد محددات زيادة جودة التقارير المالية بصفة عامة؛ هو انخفاض ممارسات **إدارة الأرباح**، والتى عرفها حماد (٢٠٠٥)على أنها: "مناورة نشطة للوصول إلى رقم محدد مسبقًا قد يكون موضوعًا من جانب الإدارة أو قيم متفق عليها وبصورة تعكس تدفق أكثر سلاسة واستدامة للمكاسب". فى حين عرفها Roychowdhury بأنها: "الخروج عن الممارسات التشغيلية المعتادة، بهدف تضليل بعض أو كل أصحاب المصالح ودفعهم للاعتقاد بأن أهداف

(11) لجنة من هيئات الرقابة المصرفية والتى أنشأها محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر فى عام ١٩٧٤. وتضم فى عضويتها ٢٨ دولة، وهدفها هو تعزيز فهم القضايا الإشرافية الرئيسية وتحسين جودة الرقابة المصرفية في جميع أنحاء العالم. تضع اللجنة مبادئ توجيهية ومعايير في مجالات مختلفة - من أشهرها المعايير الدولية لكفاية رأس المال والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة.

التقارير المالية قد تم الوفاء بها" (Roychowdhury, 2006). ويرى آخرون بأن إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المديرون الأحكام والتقديرات من أجل هيكلة المعاملات وتغيير التقارير المالية إما لتضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الإقتصادى للوحدة أو بهدف التأثير على العلاقات التعاقدية التى تستند إلى الأرقام المحاسبية المفصح عنها (Healy and Wahlen, 1999). وقد أشار آخرون إلى أن إدارة الأرباح ترتبط باستخدام الإدارة المرونة التى تسمح بها المعايير المحاسبية بهدف التأثير على النتائج المالية المفصح عنها بالقوائم المالية بصورة تجعل تلك النتائج أكثر توافقًا مع أهدافها (Christensen et al., 2002).

ويعتقد الباحث بأن التعريفات السابقة عرضها بشأن ماهية إدارة الأرباح تتمحور فى بعدين أساسيين. إذ يرتكز **البعد الأول** فى تعريفه لإدارة الأرباح إلى النتائج المستهدفة منها، وهي التأثير على رقم صافي الربح المفصح عنه بالقوائم المالية، والدوافع المرجوه جراء ذلك. والتى من أهمها، مقابلة توقعات وتنبؤات الأرباح، والوفاء بشروط الاتفاقيات التعاقدية، وتحقيق دوافع خاصة بالإدارة. وعلى صعيد الصناعة المصرفية تحديدًا فقد أكد البعض على أن **دوافع إدارة الأرباح** فى البنوك لا تختلف كثيرًا عن مثيلتها فى الوحدات الإقتصادية الأخرى (Shivakumar, 2000، خميس، ٢٠١٦). بل **يعتقد الباحث** بأن تلك الدوافع قد تمتد لتشمل دوافع أخرى أهمها، هو سعى البنوك لإدارة أرباحها لكي تتوافق مع المتطلبات التنظيمية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والإشرافية كالبنوك المركزية، وبهدف تجنب التكاليف السياسية الناتجة عن التدخل الحكومى فى حالة اختراق تلك المتطلبات. كما يعتقد الباحث أيضًا بأن البنوك من أكثر القطاعات تحقيقًا للأرباح مقارنة بغيرها من القطاعات الإقتصادية الأخرى وبالتالي يكون لديها دوافع أكبر لإدارة أرباحها مقارنة بغيرها من القطاعات.

فى حين يرتكز **البعد الثاني** على تلك الأدوات والسبل المستخدمة من قبل الإدارة فى تنفيذ ممارسات إدارة الأرباح، فيرى البعض أنها استخدام للمرونة التى تسمح بها المعايير المحاسبية وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية وما شابه ذلك، ويرى آخرون أن عملية إدارة الأرباح تأتى كانعكاس للعديد من القرارات الإدارية والتشغيلية التى تؤثر فى توقيت الاعتراف ببعض عناصر القوائم المالية. وبشكل أكثر تحديدًا وفيما يتعلق بأدوات إدارة الأرباح فى البنوك فهى كثيرة ومتنوعة ومرد ذلك لسببين أساسيين، **أولهما:** المرونة التى تسمح بها المعايير المحاسبية فيما يتعلق بتكوين المخصصات والاحتياطيات، ومنها مخصص خسائر القروض باعتباره الأداة الأكثر استخدامًا فى إدارة الأرباح فى القطاع المصرفى. إذ تنطوى عملية تقدير مخصص خسائر القروض على العديد من العوامل تسمح للإدارة بالتدخل فى اختيار المعايير التى على أساسها يتم تصنيف وتجميع القروض فى مجموعات تبعًا لمستوى التصنيف الائتمانى وتحديد معدلات الخسارة والعوامل الأخرى محل القرار، وكلاهما يكون استناد إلى العديد من العوامل النوعية فى عملية اتخاذ القرار بشأن تقدير معدلات الخسارة واحتمالات حدوثها (مثل: نوع الصناعة – القطاعات الجغرافية – الظروف الإقتصادية).

ولذلك أكدت نتائج العديد من الدراسات على أن مخصص خسائر القروض هو الأداة الأكثر استخدامًا من قبل البنوك فى عمليات إدارة الأرباح، وذلك من خلال الاسراف فى تكوين تلك المخصصات فى فترات والحد منها فى فترات أخرى سعيًا لتمهيد الدخل. وبداية من دراستى Greenawalt and Sinkey (1988)، Ma (1988) واللتين توصلتا إلى أن البنوك تستخدم

مخصص خسائر القروض كآلية طويلة الأجل لتمهيد الدخل، دون أن يرتبط ذلك بجودة محافظ الإئتمان لديها، حيث تميل الإدارة إلى زيادة المخصص فى فترات الدخل التشغيلى المرتفع والعكس صحيح أيضًا. وقد توصل Collins et al, (1995) إلى نتيجة هامة مفادها قيام ما يقرب من ثلثى عينة الدراسة من البنوك الأمريكية باستخدام مخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح. وبالتطبيق على عينة من البنوك الأمريكية أيضًا توصل Bhat (1996) لنتيجة مماثلة، حين أشار إلى وجود علاقة بين الأرباح ومخصص خسائر القروض، وأوضح أن البنوك التى تتصف بمعدلات نمو منخفضة وكذلك ارتفاع معدلات القروض إلى الودائع، وكذلك لديها معدلات عالية للديون إلى الأصول وبالتالي تحقق عوائد منخفضة على الأصول تميل بصورة أكبر إلى إدارة أرباحها مقارنة بغيرها من البنوك. وأكدت دراسة Abdullah et al. (2013) نفس النتيجة بالتطبيق على عينة من البنوك الماليزية.

وثانيهما: وهو السبب الذي يعتقد الباحث بأنه يمد الإدارة بمجال أوسع لممارسة إدارة الأرباح وخاصة فى البيئة المصرية، وهو يعود إلى التباين بين ما تتطلبه معايير المحاسبة المصرية - ممثلة فى معيار المحاسبة المصري (٢٦) والذي ظل سارى التطبيق حتى عام ٢٠١٨- وبموجبها يتم الاعتراف بمخصص خسائر القروض وقياسه من خلال تطبيق نموذج الخسائر الفعلية، وبين المتطلبات الخاصة بالبنك المركزى المصري والتى تتطلب الأخذ فى الاعتبار أسس تقييم الجدارة الإئتمانية وتكوين المخصصات والصادرة عن البنك المركزى المصري فى ٢٠٠٥.

وبشأن القطاع المصرفى المصري، فقد أشارت نتائج دراسات عديدة إلى أن البنوك المصرية لم تختلف كثيرًا عن مثيلتها من البنوك فى الدول الأوربية والأمريكية، حيث أكدت دراسة Fonseca and González (2008) من خلال التطبيق عينة من البنوك من ٤٠ دولة منها ٢٧ بنك مصرى على قيام البنوك المصرية باستخدام مخصص خسائر القروض فى عمليات إدارة الأرباح. وبالتطبيق على عينة من البنوك العاملة فى الشرق الأوسط اشتملت على تسعة بنوك مصرية أشارت دراسة Ben Othman and Mersni (2014)إلى أن البنوك التجارية تستخدم الجزء الاختيارى من مخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح. ومؤخرًا أشارت دراسة خميس، (٢٠١٦) إلى استخدام البنوك المصرية لمخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح سواء قبل أو بعد تطبيق أسس الاعتراف والقياس المحاسبى الصادرة عن البنك المركزى فى عام ٢٠٠٨ والتى أرتكزت بصورة أساسية على معايير المحاسبة المصرية. وأن كانت تلك الأسس قد ترتب على تطبيقها انخفاض سلوك إدارة الأرباح بنسبة لا تقل عن ١٥%.

وإجمالًا يمكن القول بأن إدارة الأرباح – أيًا كان الهدف منها والأدوات المستخدمة فى تحقيقها- سوف تؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية نتيجة لانخفاض جودة الأرباح المحاسبية المفصح عنها. وفى ضوء ما سبق عرضه من نتائج، وللأسباب التى عرضها الباحث بشأن البيئة المصرية، يمكن للباحث اشتقاق الفرض الأول للبحث ليكون على النحو التالي:

الفرض الأول: تستخدم البنوك العاملة فى مصر مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد أدوات إدارة الأرباح.

وعلى صعيدٍ آخر، وكما سبق وأشار الباحث فى جزئية سابقة، يعتبر مخصص خسائر القروض ذو صلة وثيقة بقيمة رأس المال فى البنوك؛ لأنه أحد مكوناته، وبصفة خاصة فى الدول

التى تبنت توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومنها مصر. إذ أن تعليمات البنك المركزى المصري والصادرة فى ديسمبر ٢٠١٢، والخاصة بمعيار كفاية رأس المال، تتطلب الاحتفاظ بنسبة لكفاية رأس المال حدها الأدنى ١٠%. وذلك بهدف ضمان قدرة البنك على الاستمرار فى تحقيق عوائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى نشاط البنك.

ويتم احتساب **معيار(نسبة) كفاية رأس المال** بخارج قسمة القاعدة الرأسمالية على إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر. إذ يتم تقسيم القاعدة الرأسمالية[12] إلى شريحتين، حيث تنقسم الشريحة الأولى إلى جزئين وهما: (١) رأس المال الأساسى المستمر، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح (فيما عد احتياطى المخاطر البنكية العام) ومخصومًا منه بعض العناصر، مثل: الأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة والخسائر المرحلة التى سبق الاعتراف بها. (٢) رأس المال الأساسى الإضافى، ويتكون من الأسهم الممتازة وحقوق الأقلية والفرق بين القيمة الأسمية والقيمة الحالية للقروض المساندة. بينما تشمل الشريحة الثانية ٤٥% من الاحتياطيات ومنها: الاحتياطى الخاص واحتياطى ترجمة العملات الأجنبية واحتياطى القيمة العادلة، بالإضافة إلى مخصص خسائر القروض وبشرط إلا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالى الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

وفى ضوء ذلك تظهر دوافع **إدارة رأس المال** من خلال مخصص خسائر القروض، حيث تسعى البنوك لتجنب التكاليف الناتجة عن عدم الوفاء بالمتطلبات التنظيمية بشأن الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال. وفى هذا الصدد أكدت العديد من الدراسات على أن البنوك تتجه إلى زيادة مخصص خسائر القروض عندما يكون رأس المال منخفض، والعكس صحيح أيضًا وبصورة تعكس علاقة سلبية بين نسبة كفاية رأس المال ومخصص خسائر القروض، وذلك لتجنب الابتعاد عن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (e.g. Ahmed et al, 1999; Anandarajan et al, 2007). وقد ظهر ذلك بوضوح فى بعض الدراسات التى أكدت على وجود علاقة سلبية بين الجزء الاختيارى من مخصص خسائر القروض ونسبة كفاية رأس المال (e.g. Ben Othman and Mersni, 2014; Zgarni and Fedhila, 2019)

وفيما يتعلق بالبيئة المصرية تحديدًا، توجد ندرة ملموسة فى الدراسات التى تناولت طبيعة العلاقة بين مخصص خسائر القروض ومعيار كفاية رأس المال. وفى الوقت نفسه؛ وبنهاية عام ٢٠١٢ أصبحت البنوك فى مصر ملزمة بتطبيق متطلبات معيار كفاية رأس المال السابق الإشارة إليها، ونتيجة للعديد من القيود التى تفرض على البنوك بشأن عدم تجاوز الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال. فمن المتوقع أن تظهر دوافع إدارة رأس المال من خلال مخصص خسائر القروض بصورة أكبر، وبما يؤدى إلى انخفاض جودة التقارير المالية للبنوك المصرية جراء الإلتزام بتلك المتطلبات. وبذلك يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثاني على النحو التالي:

---

[12] لمزيد من التفاصيل بشأن كيفية احتساب معيار كفاية رأس المال يمكن الرجوع "التعليمات الرقابية للحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال" والصادرة عن البنك المركزى المصرى فى ديسمبر ٢٠١٢.

الفرض الثاني: تستخدم البنوك العاملة فى مصر مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد أدوات إدارة رأس المال.

٣-٢ تحليل العلاقة بين تبنى (IFRS, 9) وإدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك

يدعي البعض بوجود **العديد من المخاوف** بشأن احتمالات وجود تأثيرات سلبية على جودة التقارير المالية نتيجة الإلتزام بمتطلبات (IFRS, 9)، وذلك لعدة أسباب، لعل من أهمها: التعقيد المصاحب لتطبيق المعيار -خاصة فى الفترات الأولى لتطبيقه- وبصفة خاصة صعوبة تطبيق متطلبات الاضمحلال؛ نتيجة غياب القواعد المحددة بشأن تقدير مخصص الخسائر، وهذا بدوره سيؤثر سلبًا على القيمة الملائمة للمعلومات أما بسبب زيادة عدم التأكد من ناحية أو التشغيل الزائد للمعلومات من ناحية أخرى (مختار، ٢٠١٨؛ Gumb et al., 2018; Morais, 2020). بالإضافة إلى ذلك، فالمعيار الجديد منح الإدارة سلطة تقديرية أكبر ممثلة فى تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة، وكذلك فيما يتعلق بتصنيف الأصول المالية، حيث غياب القواعد التى على أساسها يتم تصنيف ونقل الأصل المالي بين المجموعات الثلاث تبعًا لجودته الإئتمانية، ففى ضوء هذا التصنيف يتم تحديد الأفق الزمنى للخسارة التى يتعين الاعتراف بها (Giner and Mora, 2019; Mechelli and Cimini, 2020).

وفى المقابل، يزعم آخرون بوجود العديد من المحاور من شأنها أن تمنح الأفضلية لنموذج الخسائر المتوقعة، وهو يمثل جوهر التعديل الذى أدخل على معيار المحاسبة الدولى (IAS, ٣٩) بموجب متطلبات (IFRS, 9). إذ يحد نموذج الخسائر المتوقعة من التبعات السلبية لتأخر الاعتراف بخسائر الإئتمان فى ظل نموذج الخسائر الفعلية، وبالتالي فهو يوفر معلومات أكثر ملائمة بشأن القيمة الإقتصادية للأدوات المالية ومنها، القروض والتسهيلات الائتمانية (Barth and Landsman, 2010; Gebhardt and Novotny-Farkas, 2011). كما يؤدى تطبيق (IFRS, 9) إلى سهولة أحكام الرقابة من قبل الجهات التنظيمية والرقابية على المؤسسات المالية، حيث يترتب على تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة تقليل الاختلافات بين ما ورد بالمعيار وبين متطلبات الاعتراف بمخصصات الخسائر فى ضوء قواعد الرقابة المصرفية (بازل) والتى طبقت فى العديد من الدول (Kim and Yoon, 2019). وأخيرًا، قدم المعيار الجديد معايير محددة لقياس وتصنيف الأصول المالية تستند إلى نموذج عمل المنشأة وخطة التدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى نية الإدارة كما كان متبع فى المعيار (IAS, 39) وبالتالي يحد ذلك من الأحكام الشخصية من جانب الإدارة (Knežević et al., 2015).

واستنادًا إلى وجه النظر الأخيرة بشأن أفضلية (IFRS, 9)، قدمت بعض الدراسات أدلة مبدئية حول تحسن المقدرة التقييمية للمعلومات جراء تطبيق (IFRS, 9) مقارنة بمعيار المحاسبة الدولى (IAS, 39) (Mechelli and Cimini, 2020). وفى هذا الصدد أيضاً أشارت نتائج دراسة محاريق (٢٠١٥) الاستقصائية إلى أن أصحاب المصالح يدركون أهمية المعيار الجديدة نظرًا لاثاره الإيجابية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وقد أشار آخرون إلى أن استخدام نموذج الخسائر المتوقعة فى ضوء متطلبات (IFRS, 9) ترتب عليه الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Gomaa et al., 2019، المشهدانى ومحمد، ٢٠١٨). وبالتالي يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثالث للبحث على النحو التالي:

الفرض الثالث: يحد تبنى البنوك العاملة فى مصر (IFRS, 9) من استخدام مخصص خسائر القروض كأحد أدوات إدارة الأرباح.

وبشأن دوافع إدارة رأس المال من خلال مخصص خسائر القروض، يعتقد الباحث بأن تطبيق (IFRS, 9) سيؤدى إلى وجود زيادة جوهرية فى مخصصات خسائر القروض ناتجة عن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة من ناحية وتعجيل الاعتراف بالخسائر الإئتمانية من ناحية أخرى. ومن ثمَّ ستؤدى الزيادة الجوهرية فى مخصص خسائر القروض إلى زيادة فى قيمة رأس المال التنظيمى للبنك، ونتيجة لذلك فقد تختفي أحد أهم دوافع إدارة رأس المال فى البنوك؛ إلا وهي الوفاء بالمتطلبات التنظيمية ذات الصلة بمعيار كفاية رأس المال. وفى ضوء ذلك يعتقد الباحث باحتمال انخفاض ممارسات إدارة رأس المال جراء تطبيق (IFRS, 9)، وبالتالي يمكن اشتقاق الفرض الرابع للبحث على النحو التالي:

الفرض الرابع: يحد تبنى البنوك العاملة فى مصر (IFRS, 9) من استخدام مخصص خسائر القروض كأحد أدوات إدارة رأس المال.

٣-٣ تحليل العلاقة بين القيد فى البورصة وإدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك

تناولت البحوث المحاسبية وجهتى نظر مختلفتين بشأن أثر القيد فى البورصة على جودة التقارير المالية. إذ يدعى أصحاب **وجه النظر الأولى** بأن أسواق الأوراق المالية القوية تخلق طلبًا على معلومات مالية تتصف بالجودة، بدافع تخفيض تكاليف الوكالة. وفى ضوء ذلك توصل البعض إلى أن الشركات المقيدة تكون أكثر تحفظًا وتتصف بزيادة جودة الأرباح، وبما يشير إلى أن زيادة جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات المقيدة (Burghstahler et al. 2006; Hope et al., 2013). وبشكل أكثر تحديدًا وفيما يتعلق بالصناعة المصرفية أشار البعض إلى أن البنوك الأمريكية غير المقيدة تعتمد على المخصصات كأحد أدوات إدارة الأرباح مقارنة بالبنوك المقيدة، ويظهر ذلك بصورة أكبر فى فترات عدم التأكد (Danisman et al., 2021).

وفى المقابل، فإن **وجه النظر الأخرى** تستند إلى فرضية السلوك الإنتهازى "Opportunistic Behaviour" وبموجبها فإن الشركات المقيدة لديها دوافع أكبر لإدارة أرباحها وذلك لمواجهة ضغوط أسواق المال ومقابلة توقعات وتنبؤات أصحاب المصالح من المستثمرين الحاليين والمحللين الماليين من ناحية، وبدافع ضمان استقرار أسعار الأسهم والحد من التقلبات غير العادية فى العوائد السوقية من ناحية أخرى؛ حيث أن أغلب خطط الحوافز والمكافأت تستند إلى أسعار الأسهم (Givoly et al., 2010). وفيما يتعلق بالبنوك على وجه الخصوص، أشار Anandarajan et al. (2007) إلى أن الأسلوب الأكثر استخدامًا فى تصميم خطط حوافز الإدارة فى البنوك المقيدة يستند فى المقام الأول إلى الأرباح فى الأجل القصيرة، وبالتالي فقد يعزز ذلك من دوافع إدارة الأرباح فى البنوك المقيدة مقارنة بغيرها من البنوك. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة أجرها Beatty et al., (2002) والذين توصلوا إلى أن البنوك المقيدة تستخدم كلٍ من مكاسب الأوراق المالية المحققة ومخصص خسائر القروض كأحد أدوات إدارة الأرباح وذلك مقارنة بالبنوك غير المقيدة، وذلك سعيًا للتخلص من النقص الكبير فى الأرباح. ومؤخرًا توصل Le (2020) لنتيجة مماثلة حين أشار إلى أن البنوك الفيتنامية المقيدة أكثر إدارة للأرباح من خلال الجزء الاختيارى من مخصص خسائر القروض مقارنة بالبنوك غير المقيدة.

وللتأكيد بشأن تباين وجهتى النظر المختلفتين، قام Beatty and Harris (1999) بإجراء مقارنة بين عينة من البنوك المقيدة وغير المقيدة للتحقق مما إذا كانت تلك البنوك تستخدم مكاسب وخسائر الأوراق المالية المحققة فى إدارة الأرباح، وتوصلا إلى أن كلا النوعين من البنوك يمارسان إدارة الأرباح وأن كان ذلك يظهر بصورة أكبر فى البنوك المقيدة. كما جاءت دراسة Oosterbosch (2010) بنتيجة مفادها عدم وجود أى أثر للقيد فى البورصة على سلوك إدارة الأرباح وذلك باستخدام بيانات عينة من البنوك الأوربية. وأكد ذات النتيجة مؤخرًا Barth et al., (2017) حين أشارو إلى أن البنوك الأمريكية، سواء المقيدة أو غير المقيدة، تستخدم مكاسب وخسائر الأوراق المالية المتاحة للبيع فى إدارة الأرباح ورأس المال سواء بدافع تجنب الخسارة أو زيادتها وسعيًا للوفاء بمتطلبات رأس المال، وذلك تبعًا للظروف التى يمر بها البنك.

ويمكن للباحث تبرير التباين بشأن أثر القيد فى البورصة على جودة التقارير المالية، قد يرجع إلى فرضية كفاءة السوق (Efficient Market Hypothesis). إذ أن أسواق رأس المال القوية، والتى تمتلك آليات هامة لحماية المستثمرين سوف تخلق بالفعل طلبًا على معلومات وتقارير مالية تتصف بالجودة وبهدف الحد من عدم تماثل المعلومات قدر الأمكان. وعلى العكس من ذلك، فإن أسواق رأس المال الضعيفة نسبيًا والتى تبدو أقل اهتمامًا بآليات حماية المستثمر، من المتوقع أن تنخفض بها جودة التقارير المالية، وهي الصفة التى تغلب على أسواق رأس المال الناشئة، ومنها مصر.

بالإضافة لذلك، واستنادًا لما اشار إليه البعض بشأن زيادة ممارسات إدارة الأرباح - من خلال مخصص خسائر القروض - فى البنوك التى تتصف بتركز المكلية (Gebhardt and Novotny-Farkas, 2011; Bouvatier et al., 2014). وحيث تبين للباحث من خلال تحليل المحتوى للتقارير المالية لعدد ١٤ بنك - وهي تمثل كافة البنوك المقيدة بالبورصة المصرية والتى شملتها عينة الدراسة – زيادة نسبة تركز الملكية فى تلك البنوك[13]. لذلك يتوقع الباحث انخفاض جودة التقارير المالية نتيجة لزيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض بالنسبة للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية، ومن ثمَّ يمكن اشتقاق الفرض الخامس للبحث على النحو التالي:

الفرض الخامس: يؤدى قيد البنوك العاملة فى مصر بالبورصة إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض.

وعلى صعيدٍ آخر؛ يدعى البعض بأن البنوك المقيدة فى أسواق المال سوف تخضع لمستوى أعلى من المتابعة والرقابة من قبل الجهات التنظيمية والإشرافية وخاصة بعد تفعيل متطلبات لجنة بازل بشأن معايير كفاية رأس المال (Anandarajan et al., 2007). وبالتالي فقد تتجه البنوك المقيدة إلى تبنى اتجاه بموجبه قد تبدو بشكل أكثر توافقًا مع متطلبات رأس المال. وفى ضوء ذلك يتوقع الباحث أن تنخفض جودة التقارير المالية جراء زيادة ممارسات إدارة رأس المال فى البنوك المقيدة مقارنة بغيرها من البنوك، ومن ثمَّ يمكن للباحث اشتقاق الفرض السادس للبحث على النحو التالي:

---

[13] الملحق رقم (1) يوضح البنوك المصرية المقيدة بالبورصة، ونسبة تركز الملكية فى تلك البنوك وكيف تم احتسابها.

الفرض السادس: يؤدى قيد البنوك العاملة فى مصر بالبورصة إلى زيادة ممارسات إدارة رأس المال من خلال مخصص خسائر القروض.

وبذلك يكون الباحث قد انتهى من اشتقاق ستة فروض بحثية، يوضحها الشكل رقم (٢). وهي تعكس الأثر المتوقع لكلٍ من: تبنى (IFRS, 9) من خلال الإلتزام بمتطلباته، والقيد فى البورصة المصرية على جودة التقارير المالية، من خلال دراسة واختبار مدى استخدام البنوك العاملة فى مصر لمخصص خسائر القروض (LLP) كأحد بدائل إدارة الأرباح ورأس المال.

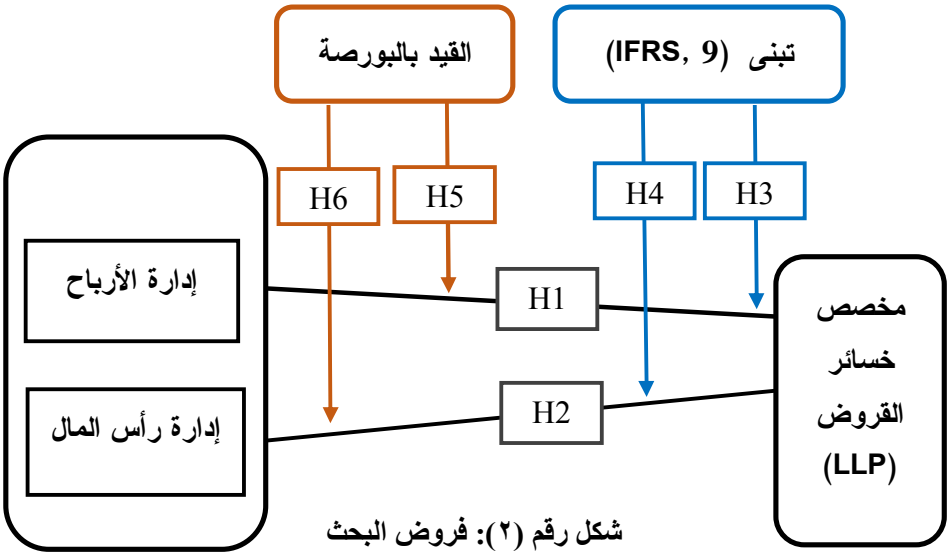

شكل رقم (٢): فروض البحث

المصدر: اعداد الباحث

٤ منهجية البحث

يتناول الباحث فى هذه الفرعية منهجية البحث وتصميمها، وكيفية تجميع البيانات التى يتم من خلالها قياس متغيرات الدراسة. كما يستعرض الباحث طبيعة مجتمع وعينة الدراسة، وكيفية اختيار العينة، هذا بالإضافة إلى توضيح لأهم الأساليب الاحصائية المستخدمة فى اختبار فروض البحث تجريبيًا. بصورة تمكن من الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها التعرف على أثر تبنى (IFRS, 9) والإلتزام بمتطلباته وكذلك القيد بالبورصة على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة فى مصر، وذلك بدلالة كلٍ من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال بتلك البنوك. وهو ما يعرضه الباحث فى الفرعيات التالية.

٤-١ مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة التجريبية (Empirical Study) جميع البنوك العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى المصري وخاضعة لإشرافه، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى

٢٠٢٠، وقد اقتصرت الدراسة على فترة محدودة نسبيًا وهي الفترة التى شهدت استقرار فى سعر الفائدة فى البنوك المصرية من ناحية وكذلك بداية تطبيق (IFRS, 9) من ناحية أخرى، والذى أصبح ملزمًا للتطبيق بالنسبة للبنوك العاملة بمصر بنهاية الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ أو ٢٠٢٠/٦/٣٠. وبذلك فقد تكون مجتمع الدراسة من ٣٨ بنك، وذلك بعد استبعاد اثنين من البنوك والتى تخضع لتشريعات خاصة[14]. وقد قام الباحث باختيار عينة الدراسة فى ضوء شرط واحد فقط وهو توافر التقارير المالية للبنك والتى تمكن من قياس المتغيرات محل الدراسة. وقد أسفر تطبيق هذا الشرط عن اختيار ٢٧ بنك (٨١ مشاهدة) شكّلت عينة الدراسة، وذلك بنسبة ٧١% من مجتمع الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١) بيانات عن مجتمع وعينة الدراسة موزعة تبعًا للقيد فى البورصة من عدمه.

جدول رقم (١): مجتمع وعينة الدراسة

القيد فى البورصة	مجتمع الدراسة	البنوك المستبعدة	عينة الدراسة	عدد المشاهدات
البنوك المقيدة	١٤	ـــــ	١٤	٤٢
البنوك غير المقيدة	٢٤	١١	١٣	٣٩
الإجمالى	٣٨	١١	٢٧	٨١

٤-٢ نماذج الانحدار وقياس المتغيرات

بصفة عامة يعتبر الانحدار أسلوبًا ملائمًا لاختبار ووصف العلاقات وبناء النماذج، عن طريق صياغة معادلة رياضية تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وهو الأسلوب الذي تم استخدامه من قبل أغلب البحوث المحاسبية التى تعرضت لمحددات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك، وذلك عبر فترات زمنية مختلفة، وكذلك فى بيئات إقتصادية مختلفة أيضًا.

ويكون اختبار مستوى ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال بدلالة اختبار طبيعة ومدى معنوية العلاقة بين مخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، وكلٍ من صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (EBTP)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمتغيرين مستقلين رئيسيين. وذلك قياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات التى قامت بدراسة واختبار محددات جودة التقارير المالية فى البنوك (e.g. Ahmed et al., 1999; Oosterbosch, 2010; Kanagaretnam et al., 2015; Barth et al., 2017; Nikulin and Downing, 2020; Danisman et al., 2021). وقد استندت تلك المنهجية إلى فرضية أساسية مفادها: أن من الطبيعى أن ترتبط مخصصات الخسائر المعترف بها بعلاقة عكسية مع صافي الربح؛ وبالتالي إذ أظهرت نماذج الانحدار وجود علاقة إيجابية معنوية بين مخصص خسائر القروض (LLP) وصافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) فإن هذه العلاقة بدورها تشير إلى استخدام مخصص خسائر القروض فى تمهيد الدخل كأحد بدائل إدارة الأرباح. وبالمثل ولأن مخصص خسائر القروض (LLP) أحد مكونات رأس المال فى البنوك فى ضوء

[14] يوضح الملحق رقم (٢) قائمة البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى (مجتمع الدراسة) وقائمة البنوك التى شملتها عينة الدراسة والتى توافرات بيانات بشأنها يمكن من خلالها قياس المتغيرات محل الدراسة.

المتطلبات التنظيمية والرقابية، وبالتالي فمن الطبيعى أن تظهر العلاقة بينهما كعلاقة إيجابية، ولكن فى حال أن أظهرت نماذج الانحدار وجود علاقة سلبية معنوية بين مخصص خسائر القروض (LLP) ونسبة كفاية رأس المال (CAR)؛ فهذا بدوره أيضًا يشير إلى استخدام مخصص خسائر القروض فى إدارة رأس المال.

ومن أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه قام الباحث باستخدام ثلاثة نماذج للانحدار، حيث يستخدم النموذج الأول لاختبار الفرضين الأول والثاني، ويستخدم النموذج الثاني من أجل اختبار الفرضين الثالث والرابع، وأخيرًا قام الباحث باختبار الفرضين الخامس والسادس من خلال النموذج الثالث. ويعرض الباحث لتلك النماذج وكيفية قياس متغيراتها، وذلك قياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات ذات الصلة (e.g. Oosterbosch, 2010; Gebhardt and Novotny-Farkas, 2011; Barth et al., 2017; Zgarni and Fedhila, 2019; Hong et al., 2020; Kund and Neitzert, 2020). وفى ضوء ذلك يظهر **نموذج الانحدار رقم (١)** واللازم لاختبار **الفرضين الأول والثاني** على النحو التالي:

$$LLP = \beta_0 + \beta_1 \ \Delta NPL + \beta_2 \ \Delta LLA + \beta_3 \ LCO + \beta_4 \ EBTP + \beta_5 \ CAR + E \quad (1)$$

- ***LLP***: مخصص خسائر القروض خلال الفترة (Loans Loss Provision).
- ***ΔNPL***: التغير فى القروض غير المنتظمة (Change in Non-Performing Loans).
- ***ΔLLA***: التغير فى احتياطى خسائر القروض (Change in Loans Loss Allowance).
- ***LCO***: القروض المعدومة خلال الفترة (Loans Charge-Off).
- ***EBTP***: صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (Earning Befor Tax and LLP).
- ***CAR***: نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio).

ومن أجل اختبار **الفرضين الثالث والرابع**، واللذين يتناولا تأثير الإلتزام بمتطلبات (IFRS, 9) على تحسين جودة التقارير المالية فى البنوك العاملة فى مصر من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال، فسوف يقوم الباحث باستخدام نموذج الانحدار التالي:

$$LLP = \beta_0 + \beta_1 \ \Delta NPL + \beta_2 \ \Delta LLA + \beta_3 \ LCO + \beta_4 \ EBTP + \beta_5 \ CAR + \beta_6 \ IFRS + \beta_7 \ (IFRS*EBTP) + \beta_8 \ (IFRS*CAR) + E \quad (2)$$

- تم قياس جميع المتغيرات كما سبق فى النوذج رقم (١).

- ***IFRS:*** متغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة تطبيق (IFRS, 9)، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

- ***IFRS*EPTP***: متغير تفاعلى بين الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (مؤشر إدارة الأرباح) والمتغير الخاص بتطبيق (IFRS, 9).

- ***IFRS*CAR:*** متغير تفاعلى بين نسبة كفاية رأس المال (مؤشر إدارة رأس المال) والمتغير الخاص بتطبيق (IFRS, 9).

وفى ضوء ذلك يكون اختبار الفرضين الثالث والرابع بدلالة تأثير المتغيرات التفاعلية المتضمنه بنموذج الانحدار رقم (٢). إذ أنه فى حالة ظهور علاقة سلبية معنوية بين المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص وتطبيق (IFRS, 9)،(IFRS*EBTP)، كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع؛ فهذه العلاقة بدورها تشير إلى قبول الفرض الثالث وأن الإلتزام(IFRS, 9) ترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية لدوره فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وبالمثل يمكن قبول الفرض الرابع إذا ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل نسبة كفاية رأس المال وتطبيق (IFRS, 9) (IFRS*CAR) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، كعلاقة إيجابية معنوية، وبما يشير إلى أن الإلتزام (IFRS, 9) ترتب عليه زيادة جودة التقارير المالية نظرًا لدوره فى الحد من ممارسات إدارة رأس المال. هذا بالإضافة إلى قيام الباحث بتقسيم عينة الدراسة إلى عينتين فرعيتين، حيث تشمل العينة الفرعية الأولى المشاهدات الخاص بالبنوك فى حالة تطبيق (IFRS, 9)، فى حين تشمل العينة الفرعية الثانية المشاهدات الخاصة بالفترة ما قبل تطبيق (IFRS, 9). وعند طريق إجراء مقارنة بين نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) للعينتين الفرعيتين يمكن اختبار والتحقق من الفرضين الثالث والرابع أيضًا.

ومن أجل اختبار **الفرضين الخامس والسادس،** واللذين يتناولا أثر القيد بالبورصة على تحسين جودة التقارير المالية فى البنوك العاملة فى مصر من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال؛ فسوف يقوم الباحث باستخدام نموذج الانحدار التالي:

- $$LLP = \beta_0 + \beta_1 \Delta NPL + \beta_2 \Delta LLA + \beta_3 LCO + \beta_4 EBTP + \beta_5 CAR + \beta_6 LISTED + \beta_7 (LISTED*EBTP) + \beta_8 (LISTED*CAR) + E \quad (3)$$

- تم قياس جميع المتغيرات كما سبق فى النوذج رقم (١).

- ***LISTED***: متغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، ويأخذ القيمة (٠) بخلاف ذلك.

- ***LISTED*EPTP:*** متغير تفاعلى بين الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (مؤشر إدارة الأرباح) والمتغير الخاص بالقيد بالبورصة المصرية.

- ***LISTED*CAR:*** متغير تفاعلى بين نسبة كفاية رأس المال (مؤشر إدارة رأس المال) والمتغير الخاص بالقيد بالبورصة المصرية.

وفى ضوء ذلك يكون اختبار الفرضين الخامس والسادس بدلالة تأثير المتغيرات التفاعلية المتضمنه بنموذج الانحدار رقم (٣). إذ أنه فى حالة ظهور علاقة إيجابية معنوية بين

المتغير الخاص بتفاعل الأرباح قبل الضرائب والمخصص والقيد بالبورصة (LISTED*EBTP) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، فإن هذه العلاقة بدورها تشير إلى قبول الفرض الخامس، وأن القيد فى سوق الأوراق المالية ترتب عليه انخفاض جودة التقارير المالية وذلك نظرًا لزيادة ممارسات إدارة الأرباح. وبالمثل يمكن قبول الفرض السادس إذا أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٣) علاقة سلبية معنوية بين المتغير الخاص بتفاعل نسبة كفاية رأس المال والقيد بالبورصة (LISTED*CAR) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، وبما يشير إلى أن القيد بالبورصة قد ترتب عليه انخفاض جودة التقارير المالية نتيجة إلى زيادة ممارسات إدارة رأس المال فى البنوك المقيدة. هذا بالإضافة إلى قيام الباحث بتقسيم عينة الدراسة إلى عينتين فرعيتين، حيث تشمل العينة الفرعية الأولى البنوك المقيدة بالبورصة، بينما اشتملت العينة الفرعية الثانية على البنوك غير المقيدة. وعند طريق إجراء مقارنة بين نتائج تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) بالنسبة للعينتين الفرعيتين يمكن اختبار والتحقق من الفرضين الخامس والسادس أيضًا.

٤-٣ الإحصاءات الوصفية

يعرض الجدول رقم (٢) ملخصًا للاحصاءات الوصفية للمتغيرات التى شملتها الدراسة. إذ يشير الجدول إلى الوسط الحسابى لمخصص خسائر القروض (LLP) كان ٠,٠٠٣ وهي نسبة معقولة تتفق مع مثيلتها على مستوى البنوك الأخرى خارج مصر (Kund and Neitzert, 2020). وكان الوسط الحسابى لصافي الأرباح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (EBTP) فى حدود ٠,٠٣٦ منسوبًا إلى إجمالى الأصول فى بداية الفترة، فى حين أن الوسط الحسابى لنسبة كفاية رأس المال (CAR) كان ٠,١٧٢ وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما، حيث أن متطلبات البنك المركزى تلزم البنوك بنسبة حدها الأدنى ١٠% فقط. وأخيرًا يلاحظ أن أغلب المتغيرات التى اشتملت عليها نماذج الانحدار ظهر الوسط الحسابى لها أكبر من الانحراف المعيارى أو قريب منه إلى حدا ما، وبما يشير إلى تجانس بين مفردات العينة وهو أمر طبيعى لعينة تنتمي إلى قطاع واحد.

كما يعرض الجدول رقم (٣) مصفوفة الارتباط الثنائى بين متغيرات الدراسة والتى توضح معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومستوى المعنوية لكلٍ منها. وبصفة عامة ظهرت معاملات الانحدار بقيم صغيرة (أقل من ٠,٧٠) وأغلبها غير معنوى. وبالتالي يمكن الاستنتاج بعدم وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة للدراسة.

جدول رقم (٢): الاحصاءات الوصفية

المتغيرات	الوسط الحسابى (Mean)	الانحراف المعيارى (Std. Dev)	أقل قيمة (Min)	أكبر قيمة (Max)	حجم العينة (N)
LLP	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤ ـ	٠,٠٢٦	٨١
ΔNPL	٠,٠٠٣	٠,٠٣٣	٠,١٥٧ ـ	٠,١٤٦	٨١
ΔLLA	٠,٠١٨	٠,١٢١	٠,١٤٠ ـ	١,٠٥٨	٨١
LCO	٠,٠٠٩	٠,٠٢٠	٠,٠٠٠	٠,١٣٨	٨١
EBTP	٠,٠٣٦	٠,٠١٦	٠,٠٠٥	٠,٠٧٨	٨١
CAR	٠,١٧٢	٠,٠٣١	٠,١١٧	٠,٢٨٣	٨١
IFRS	٠,٣٣٣	٠,٤٧٤	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٨١
*IFRS*EPTP*	٠,٠١٢	٠,٠١٩	٠,٠٠٠	٠,٠٧٤	٨١
*IFRS*CAR*	٠,٠٦١	٠,٠٨٩	٠,٠٠٠	٠,٢٦١	٨١
LISTED	٠,٥٤٣	٠,٥٠١	٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٨١
*LISTED*EPTP*	٠,٠٢٠	٠,٠٢١	٠,٠٠٠	٠,٠٧٨	٨١
*LISTED*CAR*	٠,٠٩٢	٠,٠٨٨	٠,٠٠٠	٠,٢٦١	٨١
كل من: (LLP، ΔNPL، ΔLLA، LCO، EBTP) منسوبًا إلى إجمالى الأصول فى بداية الفترة.					

٥ـ نتائج اختبار فروض البحث

جدول رقم (٣): مصفوفة الارتباط (Pearson Correlation)

المتغيرات	*LLP*	*ΔNPL*	*ΔLLA*	*LCO*	*EBTP*	*CAR*	*IFRS*	*LISTED*
LLP	١							
ΔNPL	٠,١٢٦	١						
ΔLLA	**٠,٢٧٥	٠,١٠٢	١					
LCO	٠,٠٧٧ ـ	**٠,٧٢٤ ـ	٠,١٦٤ ـ	١				
EBTP	**٠,٢٨٧	٠,٠٤٩	٠,١٦١	٠,١٣٢ ـ	١			
CAR	٠,١١٣ ـ	**٠,٢٧١ ـ	٠,١١٦	٠,١٧١ ـ	*٠,٢٥٢	١		
IFRS	٠,١٨٣ ـ	*٠,٢٥١	٠,٠٣٥ ـ	٠,٠٨٩ ـ	٠,٠٠٢	**٠,٢٦٩	١	
LISTED	٠,١٤٩	*٠,٢٢٧ ـ	٠,٠٧٧	٠,١٥٩	٠,٠٣٦	٠,١٠٧ ـ	٠,٠٧٠	١

** تعنى وجود علاقة ارتباط معنوى عند مستوى دلالة (٠,٠١).

* تعنى وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥).

يتناول الباحث فى تلك الفرعية نتائج التحليل الإحصائي لاختبار فروض البحث، وتحديد مدى قبول أو عدم قبول تلك الفروض تجريبيًا. وقد اعتمد الباحث على البرنامج الإحصائي (SPSS: 22)، حيث قام الباحث باختبار فروض البحث على ثلاث مراحل تتناول الفروض الستة للبحث. وهي على النحو المبين فى الفرعيات التالية.

٥-١ إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك العاملة بمصر

يختبر **الفرضين الأول والثاني** للبحث ما إذا كانت البنوك العاملة فى مصر تستخدم مخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح ورأس المال؛ ومن ثمَّ تنخفض جودة التقارير المالية نتيجة لذلك. ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج نموذج الانحدار (١) والذي يشمل مخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، وكلٍ من صافي الربح قبل الضرائب ومخصص خسائر القروض (EBTP)، ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمتغيرين مستقلين رئيسيين، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المتغيرات الرقابية.

جدول رقم (٤): نتيجة اختبار الفرضين الأول والثاني / نموذج الانحدار رقم (١)

ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك العاملة بمصر

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة		*LLP مخصص خسائر القروض*		
		معاملات الانحدار (B)	احصائية (t)	Sig معنوية المعاملات
التغير فى القروض غير المنتظمة	*ΔNPL*	٠,١٠٨	١,٩٤١	٠,٠٥٦ *
التغير فى احتياطى خسائر القروض	*ΔLLA*	٠,٠٢٨	٢,٦٣٠	٠,٠١٠**
القروض المعدومة	*LCO*	٠,١٠٧	١,١٦١	٠,٢٤٩
صافي الربح قبل الضرائب والمخصص	*EBTP*	٠,٢٣٦	٢,٨٧٢	٠,٠٠٥ ***
نسبة كفاية رأس المال	*CAR*	٠,١٠٧ -	٢,٤٩٠ -	٠,٠١٥ **
احصائية (F)		٤,٣١٩		
معامل التحديد المعدل (R^2)		٠,١٧		
P- value		٠,٠٠٢		

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%).

** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%).

* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%).

- عدد المشاهدات (ن) = ٨١.

ويتضح من الجدول رقم (٤) والذي يظهر نتائج التحليل الإحصائي معنوية نموذج الانحدار؛ حيث تفسر المتغيرات المستقلة المتضمنة بالنموذج ١٧% من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع وذلك بمستوى معنوية (P-value = ٠,٠٠٢ < ٠,٠١)، فى حين أن باقى التغيرات فى المتغير التابع ترجع إلى عوامل ومتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج. ويعنى هذا أن نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية (معنوى)، وأن واحدًا على الأقل من المتغيرات المستقلة أو الرقابية المتضمنة بالنموذج له تأثير على مخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع.

كما يظهر الجدول رقم (٤)، أن العلاقة بين صافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) ومخصص خسائر القروض (LLP) ظهرت كعلاقة إيجابية ومعنوية؛ حيث (B = ٠,٢٣٦، P = ٠,٠٠٥)، وبالتالي يتفق ذلك مع توقعات الباحث وبما يشير إلى **قبول الفرض الأول** للبحث ومفاده أن البنوك المصرية تستخدم مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد بدائل إدارة الأرباح. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات (e.g. Oosterbosch, 2010; Leventis et al., 2011; Abdullah et al., 2013; Nikulin and Downing, 2020)، وبما يتفق أيضًا مع نتائج دراسات أخرى أجريت فى البيئة المصرية من قبل (Fonseca and Gonzalez, 2008؛ خميس، ٢٠١٦). وعلى صعيدٍ آخر، ظهرت العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومخصص خسائر القروض (LLP) كعلاقة سلبية ومعنوية؛ حيث (B = -٠,١٠٧، P = ٠,٠١٥)، ويتفق ذلك أيضًا مع توقعات الباحث وبما يشير إلى **قبول الفرض الثاني**، ومضمونه قيام البنوك العاملة فى مصر باستخدام مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد بدائل إدارة رأس المال. ويتفق ذلك مع نتائج عديد من الدراسات (e.g. Ahmed et al, 1999; Anandarajan et al, 2007; Nikulin and Downing, 2020). وبذلك يقدم البحث الحالى أدلة جديدة بشأن قيام البنوك العاملة بمصر بإدارة رأس مالها، وهو أمر يعتقد الباحث بأنه طبيعى فى ظل تبنى البنك المركزى المصري لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن معيار كفاية رأس المال والتى توصف بكونها أكثر تشددًا.

ويخلُص الباحث مما سبق إلى **قبول الفرضين الأول والثاني** للبحث؛ ومن ثمَّ يزعم الباحث بانخفاض جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية نتيجة لوجود ممارسات لإدارة الأرباح ورأس المال فى عينة البنوك التى اشتملت عليها الدراسة، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية للدراسة نسبيًا؛ إلا أن النتائج لم تختلف كثيرًا عما توصلت إليه دراسات سابقة إجريت فى فترة زمنية مختلفة. ويمكن للباحث تبرير ذلك بأن المحاسبة عن خسائر القروض فى البنوك ما يزال يشوبها المزيد من التعقيد ويغلب على عملية تقدير المخصصات اللازمة بشأنها قدر كبير من الحكم الشخصى من جانب الإدارات المعنية بتقييم المخاطر فى البنوك. هذا فضلاً عن غياب القواعد المحددة والصارمة بشأن تحديد وتصنيف القروض تبعًا للمخاطر الإئتمانية المصاحبة لها، وعدم توافر الآليات المناسبة للتحقق من ذلك من قبل الجهات الرقابية والتنظيمية.

٥-٢ أثر تبنى (IFRS, 9) على إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك العاملة بمصر

يتناول الباحث من خلال **الفرضين الثالث والرابع** أثر التزام البنوك العاملة بمصر بمتطلبات (IFRS, 9) على جودة تقاريرها المالية، وذلك من خلال اختبار ما إذ كان لهذا المعيار دور فى الحد من استخدام مخصص خسائر القروض كأحد بدائل ممارسات إدارة الأرباح

ورأس المال بتلك البنوك. وللتحقق من ذلك قام الباحث بتطبيق نموذج الانحدار (٢)، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين نتائج تشغيل نموذج الانحدار (١) فى ظل تقسيم العينة الإجمالية إلى عينتين فرعيتين، حيث تشمل العينة الأولى المشاهدات الخاصة بالفترة ما قبل تطبيق المعيار (IFRS, 9)، وتشمل العينة الثانية المشاهدات الخاصة بفترة تطبيق المعيار. ويوضح الجدول (٥) نتائج تشغيل نموذجى الانحدار (١) و(٢).

وبالرجوع إلى نتائج نموذج الانحدار (٢) بالجدول (٥)، وقد ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل صافي الربح قبل الضرائب والمخصص ومدى تطبيق المعيار (IFRS*EBTP) كمتغير مستقل ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع بأنها: **علاقة سلبية وبما يتفق مع توقعات الباحث ولكنها غير معنوية**، حيث كانت (B = -٠,٣٥٤، P = ٠,٢٣٩)، ويشير ذلك إلى أن تطبيق (IFRS, 9) لم يكن له تأثير معنوى فى تعديل أو تغيير العلاقة بين صافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) ومخصص خسائر القروض (LLP). هذا بالإضافة إلى أنه من خلال مقارنة نتائج تشغيل نموذج الإنحدار رقم (١) على مستوى العينتين الفرعيتين وعلى مستوى العينة الإجمالية فقد أتضح عدم معنوية نموذج الانحدار رقم (١) فى ظل عينة البنوك فى حال تطبيق (IFRS, 9). ولكن ما تزال العلاقة بين صافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EPTP) ومخصص خسائر القروض (LLP) تظهر كعلاقة إيجابية معنوية سواء بالنسبة لعينة المشاهدات قبل تطبيق (IFRS, 9) أو على مستوى العينة الإجمالية حيث كانت (B = ٠,٣٨٧، P = ٠,٠٠٥)، (B = ٠,٢٣٦، P = ٠,٠٠٥) فى كلاهما على التوالى. ونستنتج من ذلك أن تطبيق (IFRS, 9) لم يترتب عليه أى تأثير فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي لم تتحسن جودة التقارير المالية للبنوك جراء تطبيقه وبما يشير إلى **رفض الفرض الثالث** للبحث.

وفيما يتعلق **بالفرض الرابع**، ومن خلال نتائج نموذج الانحدار رقم (٢) بالجدول (٥)، ظهرت العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل نسبة كفاية رأس المال ومدى تطبيق المعيار (IFRS*CAR) كمتغير مستقل ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع بأنها: **علاقة إيجابية وبما يتفق مع توقعات الباحث ولكنها غير معنوية**، حيث كانت (B = ٠,٨٣٠، P= ٠,٢٢٢)، ويشير ذلك إلى أن تطبيق (IFRS, 9) لم يكن له تأثير معنوى فى تعديل أو تغيير العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومخصص خسائر القروض (LLP). هذا بالإضافة إلى أنه من خلال مقارنة نتائج تشغيل نموذج الإنحدار رقم (١) على مستوى العينة الخاص بالفترة ما قبل تطبيق (IFRS, 9) والعينة الإجمالية، أتضح أن العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومخصص خسائر القروض (LLP) ما تزال تظهر كعلاقة سلبية معنوية سواء بالنسبة لعينة المشاهدات قبل تطبيق المعيار أو على مستوى العينة الإجمالية حيث كانت (B = -٠,٢٥٠، P = ٠,٠٨٠)، (B = -٠,١٠٧، P = ٠,٠١٥) فى كلاهما على التوالى. ونستنتج مما سبق عرضه بأن تطبيق (IFRS, 9) لم يكن له تأثير معنوى فى الحد من ممارسات إدارة رأس المال وبالتالي لم تتحسن جودة التقارير المالية للبنوك جراء تطبيقه وبما يشير إلى **رفض الفرض الرابع للبحث**.

جدول رقم (٥): نتيجة اختبار الفرضين الثالث والرابع / نموذجى الانحدار (١)، (٢)

أثر تبنى (IFRS, 9) على ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة والتفاعلية	*LLP مخصص خسائر القروض*			
	نموذج الانحدار (١)			نموذج الانحدار (٢)
	قبل IFRS, 9	IFRS, 9	العينة كاملة	
	(B) (Sig)	(B) (Sig)	(B) (Sig)	(B) (Sig)
التغير فى القروض غير المنتظمة ΔNPL	٠,١٠٨ (٠,٧٢٣)	٠,٢٧٧ (٠,٢٧٩)	٠,١٠٨ (٠,٠٥٦) *	٠,٣٢٢ (٠,٠٥٠) **
التغير فى احتياطى خسائر القروض ΔLLA	٠,٢٥٤ (٠,٠٦٠) *	٠,٣٦٨ (٠,١٥٥)	٠,٠٢٨ (٠,٠١٠) **	٠,٢٥٠ (٠,٠١٩) **
القروض المعدومة LCO	٠,٠٢٠ (٠,٩٤٦)	٠,١٣٦ (٠,٥١١)	٠,١٠٧ (٠,٢٤٩)	٠,١٦٣ (٠,٢٩٠)
صافي الربح قبل الضرائب والمخصص EBTP	٠,٣٨٧ (٠,٠٠٥)***	٠,١٥٠ (٠,٥٠١)	٠,٢٣٦ (٠,٠٠٥)***	٠,٣٧١ (٠,٠٠٤)***
نسبة كفاية رأس المال CAR	٠,٢٥٠ - (٠,٠٨٠)*	٠,١١٦ - (٠,٦٠٢)	٠,١٠٧ - (٠,٠١٥)**	٠,٣٠٦ - (٠,٠٢٧)**
تطبيق المعيار (٩) IFRS	———	———	———	٠,٦٧٣ - (٠,٢٩٠)
تطبيق المعيار× صافي الربح قبل الضرائب والمخصص IFRS*EPTP	———	———	———	٠,٣٥٤ - (٠,٢٣٩)
تطبيق المعيار (٩) × نسبة كفاية رأس المال IFRS*CAR	———	———	———	٠,٨٣٠ (٠,٢٢٢)
حجم *العينة (ن)*	٥٤	٢٧	٨١	٨١
احصائية (F)	٣,٤٨٣	١,٦٦٠	٤,٣١٩	٣,٥٢٦
معامل التحديد المعدل (R^2)	٠,١٩	٠,١١	٠,١٧	٠,٢٠
P- value	٠,٠٠٩	٠,١٨٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%).
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%).
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%).

وفى ضوء ما سبق عرضه، يخلُص الباحث إلى **رفض الفرضين الثالث والرابع** للبحث وبما يشير إلى نتيجة هامة مفادها: أن تطبيق (IFRS, 9) لم يؤدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك العاملة بمصر. وماتزال البنوك تستخدم مخصص خسائر القروض كأحد بدائل إدارة أرباحها ورأس مالها. وتوفر تلك النتائج تفسيرات لما أشارت إليه بعض الدراسات والتى أجريت مؤخرًا وجاءت نتائجها لتوضح أن تطبيق (IFRS, 9) لم يكن له تأثير فى تغيير قيمة مخصص خسائر القروض المعترف به (Orbán and Tamimi, 2020; Magdalena and Martani, 2020). ويمكن **للباحث تبرير** ذلك بأن دوافع إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك لم تتغير نتيجة لتطبيق (IFRS, 9)، بل والأكثر من ذلك؛ فقد منح (IFRS, 9) البنوك سلطة تقديرية أكبر فيما يتعلق بمخصص خسائر القروض الذي يتعين

الاعتراف به وقيمته المقدرة فى ظل تفعيل نموذج الخسائر المتوقعة، وقد ساعد ذلك الإدارات فى تلك البنوك على تحقيق أهدافها بسهولة. وتدعم النتيجة التى توصل لها الباحث فى هذا الصدد ما أشار إليه البعض بشأن مخاوف انخفاض المقدرة التنبؤية والتقييمية للمعلومات المحاسبية فى ظل تطبيق هذا المعيار (Marton and Runesson, 2017; Gumb et al., 2018; Morais, 2020).

٥-٣ أثر القيد بالبورصة على إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك العاملة بمصر

يختبر **الفرضين الخامس والسادس** للبحث ما إذا كان القيد بالبورصة يؤثر فى استخدام البنوك العاملة بمصر لمخصص خسائر القروض فى إدارة الأرباح ورأس المال. وللتحقق من ذلك قام الباحث بتطبيق نموذج الانحدار رقم (٣)، بالإضافة إلى إجراء مقارنة بين نتائج تشغيل نموذج الانحدار (١) بالنسبة لعينتين فرعيتين، حيث تشمل العينة الأولى البنوك غير المقيدة، فى حين كانت العينة الثانية خاصة بالبنوك المقيدة. ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تشغيل نموذجى الانحدار (١) و(٣).

ومن خلال الجدول (٦) تظهر نتائج نموذج الانحدار (٣)، أن العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل صافي الربح قبل الضرائب والمخصص والقيد بالبورصة (LISTED*EBTP) كمتغير مستقل ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع تظهر **كعلاقة إيجابية ومعنوية**، حيث كانت (B = ٠,٧٧٨، P= ٠,٠١١). هذا بالإضافة إلى أنه من خلال مقارنة نتائج تشغيل نموذج الانحدار (١) على مستوى العينتين الفرعيتين وعلى مستوى العينة الإجمالية، أتضح أن العلاقة بين صافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) ومخصص خسائر القروض (LLP) تظهر إيجابية ومعنوية وبصورة أكبر بالنسبة لعينة البنوك المقيدة مقارنة بعينة البنوك غير المقيدة؛ حيث كانت لكلاهما (B = ٠,٤٩٣، P = ٠,٠٠٢)، (B = ٠,٢٣١، P = ٠,٠١٠) على التوالى. ونستنتج مما سبق عرضه بأن البنوك العاملة بمصر والمقيدة بالبورصة أكثر استخدامًا لمخصص خسائر القروض فى القيام بممارسات إدارة الأرباح، وبما يشير إلى **قبول الفرض الخامس** للبحث.

وفيما يتعلق **بالفرض السادس**، ومن خلال معاملات نموذج الانحدار (٣) والظاهرة بالجدول (٦)، وهي تشير إلى أن العلاقة بين المتغير الخاص بتفاعل نسبة كفاية رأس المال والقيد بالبورصة (LISTED*CAR) كمتغير مستقل ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع على أنها: **علاقة سلبية وبما يتفق مع توقعات الباحث ولكنها غير معنوية**، حيث كانت (B = - ٠,٥٩٢، P= ٠,٣٤٣). وفى المقابل وعند مقارنة نتائج تشغيل نموذج الإنحدار (١) على مستوى العينتين الفرعيتين، أتضح أن العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR) ومخصص خسائر القروض (LLP) تظهر كعلاقة سلبية معنوية بالنسبة لعينة البنوك المقيدة فقط بينما عينة البنوك غير المقيدة فقد ظهرت العلاقة سلبية ولكنها غير معنوية؛ حيث كانت (B = - ٠,٣٧٦، P = ٠,٠١٥)، (B = - ٠,٠١٧، P = ٠,٩٠٩) فى كلاهما على التوالى. ونستنتج مما سبق عرضه بأن البنوك المقيدة بالبورصة المصرية أكثر استخدامًا لمخصص خسائر القروض فى القيام بممارسات إدارة رأس المال، وبما يشير إلى **قبول الفرض السادس للبحث.**

جدول رقم (٦): نتيجة اختبار الفرضين الثالث والرابع / نموذجى الانحدار (١)، (٣)

أثر القيد بالبورصة على ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة والتفاعلية	*LLP*مخصص خسائر القروض			
	نموذج الانحدار (١)			نموذج الانحدار (٣)
	البنوك غير المقيدة	البنوك المقيدة	العينة كاملة	
	(B) (Sig)	(B) (Sig)	(B) (Sig)	(B) (Sig)
التغير فى القروض غير المنتظمة ΔNPL	-٠,٤٦٦ (٠,٠٢٨)**	١,٠٠٠ (٠,٠٠٥)***	٠,١٠٨ (٠,٠٥٦)*	٠,٢٨٢ (٠,٠٦٦)*
التغير فى احتياطى خسائر القروض ΔLLA	٠,٩١٠ (٠,٠٠٠)***	٠,٢٣٧ (٠,٠٣٠)**	٠,٠٢٨ (٠,٠١٠)**	٠,٢٢١ (٠,٠٣٦)**
القروض المعدومة LCO	- ٠,٠٠١ (٠,٩٩٦)	٠,٨٩٧ (٠,٠١١)**	٠,١٠٧ (٠,٢٤٩)	٠,١٥٢ (٠,٣٠٩)
صافي الربح قبل الضرائب والمخصص EBTP	٠,٢٣١ (٠,١٠٠)*	٠,٤٩٣ (٠,٠٠٢)***	٠,٢٣٦ (٠,٠٠٥)***	٠,٠٨١ (٠,٥٥٥)
نسبة كفاية رأس المال CAR	- ٠,٠١٧ (٠,٩٠٩)	- ٠,٣٧٦ (٠,٠١٥)**	- ٠,١٠٧ (٠,٠١٥)**	- ٠,٢٣٨ (٠,١١٥)
القيد بالبورصة LISTED	———	———	———	٠,٠٣٨ (٠,٩٤٩)
*القيد × صافي الربح قبل الضرائب والمخصص LISTED*EPTP*	———	———	———	٠,٧٧٨ (٠,٠١١)**
*القيد × نسبة كفاية رأس المال LISTED*CAR*	———	———	———	- ٠,٥٩٢ (٠,٣٤٣)
حجم العينة (ن)	٣٩	٤٢	٨١	٨١
احصائية (F)	٥,٤٤٩	٥,٥٩٧	٤,٣١٩	٣,٩٥٠
معامل التحديد المعدل (R^2)	٠,٣٨	٠,٣٥	٠,١٧	٠,٢٣
P- value	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%).
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%).
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%).

وفى ضوء ما سبق عرضه يخلُص الباحث إلى **قبول الفرضين الخامس والسادس** للبحث وبما يشير إلى نتيجة هامة مفادها: انخفاض جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية المقيدة فى البورصة مقارنة بالبنوك غير المقيدة، وذلك بسبب زيادة ممارسات إدارة الأرباح فى البنوك المقيدة بصورة كبيرة، هذا فضلاً عن زيادة ممارسات إدارة رأس المال أيضًا ولكنها قد تبدو أقل نسبيًا. وتتفق تلك النتيجة مع فرضية السلوك الإنتهازى، وبما يؤكد نتائج بعض الدراسات والتى أشارت إلى انخفاض جودة التقارير المالية فى الشركات المقيدة بصفة عامة،

وكذلك انخفاض جودة التقارير المالية فى البنوك المقيدة أيضًا (Beatty et al., 2002; Le, 2020).

ويمكن **للباحث تبرير** النتيجة السابقة فى ضوء عدة أسباب، بعضها يرتبط بالقيد بالبورصة بصفة عامة، والبعض الآخر يرتبط بالقطاع المصرفى تحديدًا. إذ يستند **أول** تلك الأسباب إلى فرضية أساسية مفادها أن أسواق رأس المال الناشئة ما تزال تولى اهتمام محدود بآليات حماية المستثمر لديها، ولما كان سوق الأوراق المالية المصري يعد أحد تلك الأسواق، ومن ثمَّ فمن المحتمل أن تنخفض جودة التقارير المالية بالنسبة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. فى حين يرتبط **السبب الثاني** بطبيعة هيكل الملكية، والذي يعد أحد محددات جودة التقارير المالية، وحيث لاحظ الباحث، من خلال تحليل التقارير المالية للبنوك المصرية المقيدة، تركز الملكية بتلك البنوك بصورة كبيرة، وفى الوقت نفسه؛ مثلت الملكية المؤسسية والإدارية جانبًا كبيرًا منها، وبما يعكس احتمال زيادة عدم تماثل المعلومات سعيًا لتحقيق العديد من المنافع جراء ذلك. وأخيرًا وليس آخرًا، يرتبط **السبب الثالث** بطبيعة القطاع المصرفى، والذي يعد من أكثر القطاعات الإقتصادية تأثرًا بالمخاطر، وهو ما يُشكل دافعًا كبيرًا للتلاعب فى التقارير المالية بهدف: (١) الحد من التقلبات غير العادية فى العوائد السوقية، بالشكل الذي يضمن استقرار أسعار الأسهم، (٢) تقديم إشارات إيجابية لأصحاب المصالح والجهات التنظيمية والرقابية توحى باستقرار الوضع المالي للبنك بما يضمن بقاءه واستمراره مستقبلاً. وإجمالًا يمكن القول بأنه فى حال تحقق أيًا من الأسباب السابق عرضها فإن هذا بدوره سيؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية.

٥-٤ تحليل الحساسية

استندت البحوث المحاسبية التى اهتمت باختبار العلاقة بين مخصص خسائر القروض، وإدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك إلى أحد مدخلين رئيسيين ويمكن استخدام أيًا منهما فى هذا الصدد (Kanagaretnam et al., 2004; Oosterbosch, 2010). وأن سمة الاختلاف بينهما تكمُن فى طريقة قياس المتغير التابع الذي يعبر عن مخصص خسائر القروض. إذ يستند **المدخل الأول** إلى منهجية تحليل الانحدار من مرحلة واحدة؛ حيث يتم اختبار العلاقة بين مخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، وكلٍ من صافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمتغيرين مستقلين، ويمثلان موشران لكلٍ من إدارة الأرباح وإدارة رأس المال على التوالى، وهو المدخل الذي اتبعه الباحث عند قيامه باختبار فروض البحث تجريبيًا.ويستند **المدخل الثاني** إلى فرضية أساسية؛ وهي أن مخصص خسائر القروض (LLP) يعتبر من الاستحقاقات؛ ومن ثمَّ يتعين تقسيمه إلى جزئين، **أولهما: مخصص خسائر القروض غير الاختيارى (Non-Discretionary LLP)** وهذا الجزء ليس للإدارة أى دور فى التأثير عليه، لكونه يرتبط بالعديد من العوامل والحقائق التى لا يمكن التلاعب فيها، ومنها: حجم القروض والتغير فيها، واحتياطى خسائر القروض، والقروض غير المنتظمة. **وثانيهما: مخصص خسائر القروض الاختيارى (Discretionary LLP)** وهو مقياس لمدى استخدام الإدارة للتقديرات المتاحة لديها فى التأثير على قيمة مخصص خسائر القروض المعترف به. وبالتالي فأن مخصص خسائر القروض يظهر كما فى المعادلة التالية:

$$LLP = NDLLP + DLLP$$

وبالتالي يلزم استخدام نموذج الانحدار على مرحلتين، حيث تنطوى المرحلة الأولى على تقدير قيمة مخصص خسائر القروض فى ضوء مجموعة العوامل والحقائق التى لا يمكن التلاعب فيها، وتعبر عن الحالة التشغيلية للبنك وحجم أعماله. وبالتالي تمثل البواقى (Residual) من تقدير نموذج الانحدار فى هذه المرحلة بمثابة الجزء الاختيارى من مخصص خسائر القروض (DLLP). وقياسًا على ما ورد بالعديد من الدراسات (Kanagaretnam et al., 2004; Dong et al., 2012; Ben Othman and Mersni, 2014; Zgarni and Fedhila, 2019) يظهر نموذج الانحدار المستخدم فى عملية التقدير على النحو التالي:

$$LLP_{it} = a_1 NPL_{it-1} + a_2 \Delta NPL_{it} + a_3 \Delta Loan_{it} + E_{it} \qquad (٤)$$

حيث:

- LLP_{it}**:** مخصص خسائر القروض للبنك i عن السنة t مقسومًا على إجمالى أصول البنك فى نهاية السنة (t-1).
- NPL_{it-1}**:** القروض غير المنتظمة (المضمحلة) للبنك i فى نهاية السنة (t-1) مقسومًا على إجمالى أصول البنك فى نهاية السنة (t-1).
- ΔNPL_{it}: التغير فى القروض غير المنتظمة (المضمحلة) للبنك i عن السنة t مقسومًا على إجمالى أصول البنك فى نهاية السنة (t-1).
- $\Delta Loan_{it}$: التغير فى القروض للبنكi عن السنة t مقسومًا على إجمالى أصول البنك فى نهاية السنة (t-1).

وبمجرد انتهاء المرحلة السابقة ومن ثمَّ تقدير قيمة مخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) تبدأ المرحلة الثانية. إذ يعتبر **مخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) بمثابة المتغير التابع** فى نماذج الانحدار أرقام (١،٢،٣) والسابق استخدامها من قبل عند إجراء التحليل الأساسى لفروض البحث. وبالتالي فأن جوهر الاختلاف بين المدخل الأول والذي قام الباحث بالاعتماد عليه عند إجراء التحليل الأساسى وبين المدخل الثاني المستخدم فى تحليل الحساسية فى طريقة قياس المتغير التابع. وسوف يعرض الباحث باختصار فى الفرعيات التالية نتيجة اختبار الفروض الستة للبحث فى ضوء هذا المدخل مقارنة بما تم التوصل إليه عند إجراء التحليل الأساسى للبحث.

٥-٤-١ نتيجة اختبار الفرضين الأول والثاني

يوضح الجدول رقم (٧) نتيجة اختبار الفرضين الأول والثاني فى ظل التحليل الاساسى حيث يمثل مخصص خسائر القروض (LLP) المتغير التابع فى نموذج الانحدار رقم (١) والذي بموجبه تم قبول كلا الفرضين. فى حين ترتب على استخدام مخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) كمتغير تابع أن ظهرت العلاقة بينه وبين صافي الربح قبل الضرائب والمخصص (EBTP) بأنها علاقة إيجابية ومعنوية، حيث (B = ٠,٢٦٥ ،P = ٠,٠٢٠)، وبما يشير إلى **قبول الفرض الأول** أيضًا. فى حين ظهرت العلاقة بين نسبة كفاية رأس المال (CAR)

ومخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) كعلاقة سلبية ولكنها غير معنوية حيث (B = - ٠,١٠٣ ، P = ٠,٣٧١)، وبما يشير إلى **رفض الفرض الثاني للبحث**.

جدول رقم (٧): نتيجة اختبار الفرضين الأول والثاني/ نموذج الانحدار (١)

ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك العاملة بمصر

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة		مخصص خسائر القروض *LLP* (B) (Sig)	مخصص خسائر القروض الاختيارى *DLLP* (B) (Sig)
التغير فى القروض غير المنتظمة	*ΔNPL*	٠,١٠٨ *(٠,٠٥٦)	٠,٢٧٩ *(٠,٠٨٢)
التغير فى احتياطى خسائر القروض	*ΔLLA*	٠,٠٢٨ **(٠,٠١٠)	٠,٢٤٩ **(٠,٠٢٥)
القروض المعدومة	*LCO*	٠,١٠٧ (٠,٢٤٩)	٠,٢٣٩ (٠,١٣١)
صافي الربح قبل الضرائب والمخصص	*EBTP*	٠٢٣٦ ***(٠,٠٠٥)	٠,٢٦٥ **(٠,٠٢٠)
نسبة كفاية رأس المال	*CAR*	٠,١٠٧ - **(٠,٠١٥)	٠,١٠٣ - (٠,٣٧١)
حجم العينة (ن)		٨١	٨١
احصائية (F)		٤,٣١٩	**2.871**
معامل التحديد المعدل (R^2)		٠,١٧	٠,١١
P- value		٠,٠٠٢	**0.020**
***** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%).** **** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%).** *** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%).**			

٥-٤-٢ نتيجة اختبار الفرضين الثالث والرابع

يوضح الجدول رقم (٨) نتيجة اختبار الفرضين الثالث والرابع فى ظل التحليل الاساسى حيث يمثل مخصص خسائر القروض (LLP) المتغير التابع فى نموذج الانحدار (٢) والذي بموجبه تم رفض كلا الفرضين. وبالمثل فقد ترتب على استخدام مخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) كمتغير تابع أن ظهرت العلاقة بينه وبين المتغير الخاص بالتفاعل بين تطبيق (IFRS, 9) وصافي الربح قبل الضرائب والمخصص (IFRS*EBTP) بأنها علاقة سلبية وغير معنوية، حيث (B= - ٠,٢١٤ ، P = ٠,٥٠٥)، وبما يشير إلى **رفض الفرض الثالث** أيضًا. وكذلك ظهرت العلاقة بين المتغير الذي يعكس التفاعل بين تطبيق (IFRS, 9) ونسبة كفاية رأس المال (IFRS*CAR) ومخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) كعلاقة سلبية ولكنها غير معنوية حيث (B= - ٠,٣٦٧ ، P = ٠,٦١٣)، وبما يشير إلى **رفض الفرض الرابع للبحث**.

جدول رقم (٨): نتيجة اختبار الفرضين الثالث والرابع / نموذج الانحدار (٢)

أثر تبنى (IFRS, 9) على ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة والتفاعلية		مخصص خسائر القروض LLP (B) (Sig)	مخصص خسائر القروض الاختيارى DLLP (B) (Sig)
التغير فى القروض غير المنتظمة	ΔNPL	٠,٣٢٢ **(٠,٠٥٠)	٠,٢١٨ (٠,٢١٣)
التغير فى احتياطى خسائر القروض	ΔLLA	٠,٢٥٠ **(٠,٠١٩)	٠,٢٣٧ **(٠,٠٣٧)
القروض المعدومة	LCO	٠,١٦٣ (٠,٢٩٠)	٠,٢٠٩ (٠,٢٠٦)
صافي الربح قبل الضرائب والمخصص	EBTP	٠,٣٧١ ***(٠,٠٠٤)	٠,٣١٨ **(٠,٠١٩)
نسبة كفاية رأس المال	CAR	٠,٣٠٦ - **(٠,٠٢٧)	٠,٠٥٢ - (٠,٧٢٣)
تطبيق المعيار (٩)	IFRS	٠,٦٧٣ - (٠,٢٩٠)	٠,٥٨٠ (٠,٣٩٥)
تطبيق المعيار(٩) × صافي الربح قبل الضرائب والمخصص	IFRS*EPTP	٠,٣٥٤ - (٠,٢٣٩)	٠,٢١٤ - (٠,٥٠٥)
تطبيق المعيار(٩) × نسبة كفاية رأس المال	IFRS*CAR	٠,٨٣٠ (٠,٢٢٢)	٠,٣٦٧ - (٠,٦١٣)
حجم العينة (ن)		٨١	٨١
احصائية (F)		٤,٣١٩	١,٨٣٣
معامل التحديد المعدل (R^2)		٠,١٧	٠,٠٨
P- value		٠,٠٠٢	٠,٠٧٦

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%).
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%).
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%).

٥-٤-٣ نتيجة اختبار الفرضين الخامس والسادس

يوضح الجدول رقم (٩) نتيجة اختبار الفرضين الخامس والسادس فى ظل التحليل الاساسى حيث يمثل مخصص خسائر القروض (LLP) المتغير التابع فى نموذج الانحدار (٣) والذي بموجبه تم قبول الفرض الخامس وكذلك قبول الفرض السادس بدلالة المقارنة بين عينتى البنوك المقيدة وغير المقيدة. وقد ترتب على استخدام مخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) كمتغير تابع أن ظهرت العلاقة بينه وبين المتغير الخاص بالتفاعل بين القيد فى البورصة وصافي الربح قبل الضرائب والمخصص (LISTED*EBTP) بأنها **علاقة إيجابية ومعنوية**، حيث (B= ١,٢٠٩، P = ٠,٠٠٠)، وبما يشير إلى **قبول الفرض الخامس** أيضًا. وكذلك ظهرت العلاقة بين المتغير الذي يعكس التفاعل بين القيد فى البورصة ونسبة كفاية رأس

المال (LISTED*CAR) ومخصص خسائر القروض الاختيارى (DLLP) **كعلاقة سلبية ولكنها غير معنوية** حيث (B= - ٠,٧٠٣، P = ٠,٢٥٢)، وبما يشير إلى **رفض الفرض السادس**.

جدول رقم (٩): نتيجة اختبار الفرضين الخامس والسادس / نموذج الانحدار (٣)

أ أثر القيد بالبورصة على ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة والتفاعلية		مخصص خسائر القروض LLP (B) (Sig)	مخصص خسائر القروض الاختيارى DLLP (B) (Sig)
التغير فى القروض غير المنتظمة	ΔNPL	٠,٢٨٢ *(٠,٠٦٦)	٠,٢٤٨ *(٠,٠٩٨)
التغير فى احتياطى خسائر القروض	ΔLLA	٠,٢٢١ **(٠,٠٣٦)	٠,١٧٠ *(٠,٠٩٧)
القروض المعدومة	LCO	٠,١٥٢ (٠,٣٠٩)	٠,٢١٦ (٠,١٤٢)
صافي الربح قبل الضرائب والمخصص	EBTP	٠,٠٨١ (٠,٥٥٥)	٠,٠٩٢ - (٠,٤٩٤)
نسبة كفاية رأس المال	CAR	٠,٢٣٨ - (٠,١١٥)	٠,٠٩٢ - (٠,٥٣٠)
القيد فى البورصة	LISTED	٠,٠٣٨ (٠,٩٤٩)	٠,٢٣٨ - (٠,٦٨٦)
القيد × صافي الربح قبل الضرائب والمخصص	LISTED*EPTP	٠,٧٧٨ **(٠,٠١١)	١,٢٠٩ ***(٠,٠٠٠)
القيد × نسبة كفاية رأس المال	LISTED*CAR	٠,٥٩٢ - (٠,٣٤٣)	٠,٧٠٣ - (٠,٢٥٢)
حجم العينة (ن)		٨١	٨١
احصائية (F)		٣,٩٥٠	٤,٤٧٨
معامل التحديد المعدل (R^2)		٠,٢٣	٠,٢٦
P- value		٠,٠٠١	٠,٠٠٠

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%).
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%).
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%).

ويلخص الجدول (١٠) نتائج اختبار فروض البحث فى ظل كلٍ من التحليل الأساسى وتحليل الحساسية. وبموجب ذلك تشير النتائج إجمالًا، إلى أن البنوك المصرية تتجه إلى استخدام حساب مخصص خسائر القروض كأحد أدوات إدارة الأرباح ورأس المال، ونتيجة لذلك تتأثر جودة التقارير المالية سلبًا. وعلى خلاف توقعات الباحث لم يكن لتبنى وتطبيق (IFRS, 9) أى تأثير فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال وما تزال البنوك المصرية تستخدم مخصص خسائر القروض فى إدارة أرباحها والتأثير على معيار كفاية رأس المال فى الفترة ما بعد تطبيق المعيار. وأخيرًا وبشأن القيد بالبورصة فقد توصل الباحث إلى نتيجة هامة مفادها انخفاض جودة

التقارير المالية بالنسبة للبنوك المقيدة وقد ظهر ذلك بصورة أكبر نتيجة لزيادة ممارسات إدارة الأرباح، وظهرت أيضًا ممارسات لإدارة رأس المال فى البنوك المقيدة ولكنها بصورة أقل. وفى ضوء ذلك اتجاه الباحث لتناول بعدًا آخر يوضحه من خلال التحليل الإضافى فى الفرعية التالية وهى الأثر التفاعلى لتطبيق (IFRS, 9) والقيد فى البورصة على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة فى مصر.

جدول رقم (١٠): ملخص نتائج اختبار فروض البحث

الفرض	نتيجة الاختبار	
	التحليل الأساسى	تحليل الحساسية
الفرض الأول: تستخدم البنوك العاملة فى مصر مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد أدوات إدارة الأرباح.	قبول	قبول
الفرض الثاني: تستخدم البنوك العاملة فى مصر مخصص خسائر القروض (LLP) كأحد أدوات إدارة رأس المال.	قبول	رفض
الفرض الثالث: يحد تبنى البنوك العاملة فى مصر (IFRS, 9) من استخدام مخصص خسائر القروض كأحد أدوات إدارة الأرباح.	رفض	رفض
الفرض الرابع: يحد تبنى البنوك العاملة فى مصر (IFRS, 9) من استخدام مخصص خسائر القروض كأحد أدوات إدارة رأس المال.	رفض	رفض
الفرض الخامس: يؤدى قيد البنوك العاملة فى مصر بالبورصة إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال مخصص خسائر القروض.	قبول	قبول
الفرض السادس: يؤدى قيد البنوك العاملة فى مصر بالبورصة إلى زيادة ممارسات إدارة رأس المال من خلال مخصص خسائر القروض.	قبول	رفض

٥-٥ التحليل الإضافى

توصل الباحث من خلال ما سبق عرضه من نتائج إلى نتيجه هامة مفادها: قيام البنوك العاملة بمصر بإدارة أرباحها ورأس مالها من خلا مخصص خسائر القروض وبما يشير ضمنًا إلى انخفاض جودة التقارير المالية لتلك البنوك وذلك خلال الفترة محل الدراسة، ويظهر ذلك بصورة كبيرة بالنسبة للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية. ولذلك يستهدف الباحث من خلال التحليل الإضافى الإجابة على سؤال هام إلا وهو: **هل ترتب على تطبيق (IFRS, 9) الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال بالنسبة للبنوك المقيدة بالبورصة المصرية؟**

وتستلزم الإجابة على هذا السؤال دراسة واختبار الأثر التفاعلى لتطبيق (IFRS, 9) والقيد فى البورصة على كلٍ من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار (٢) مع تقسيم عينة الدراسة الإجمالية إلى عينتين فرعتين، وهما: البنوك المقيدة والبنوك غير المقيدة. ويبين الجدول (١١) نتائج تحليل الانحدار لكلا العينتين الفرعيتين وكذلك للعينة الإجمالية.

وتشير نتائج نموذج الانحدار، وبصورة جلية إلى أن تطبيق (IFRS, 9) قد ساهم فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك المقيدة فقط. إذ أن العلاقة بين المتغير الخاص بالتفاعل بين تطبيق (IFRS,9) وصافي الربح قبل الضرائب والمخصص (IFRS*EBTP) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع تظهر **كعلاقة سلبية معنوية**، حيث (B= - ٠,٨٨٩، P = ٠,٠٢٢). وبالمثل فأن العلاقة بين المتغير الخاص بالتفاعل بين تطبيق (IFRS, 9) ونسبة كفاية رأس المال (IFRS*CAR) كمتغير مستقل، ومخصص خسائر القروض (LLP) كمتغير تابع، تظهر **كعلاقة إيجابية معنوية**، حيث (B= ١,٦٣٥، P = ٠,٠٥٤). وذلك خلافًا لما أشارت له نتائج الانحدار فيما يتعلق بالعينة

الفرعية للبنوك غير المقيدة؛ فقد أظهرت نتائج الانحدار عدم معنوية معاملات الانحدار بالنسبة لكلا المتغيرين (IFRS*EBTP) و(IFRS*CAR).

وهي نتيجة هامة وتختلف كثيرًا عما توصل إليه الباحث عند اختباره للفرضين الثالث والرابع، واللذين أشارت نتائجهما إلى أن تطبيق (IFRS,9) لم يؤدى للحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك العاملة بمصر. ويمكن للباحث تفسير النتائج المتباينة فى هذا الصدد فى ضوء فرضية أساسية: وهي أن تحقيق المنافع المرجوة جراء تطبيق المعايير المحاسبية بصفة عامة، حتمًا سيكون مرهون بمستوى الإلتزام بمتطلبات تلك المعايير، حيث تزيد جودة التقارير المالية كلما زاد مستوى الإلتزام بالمعايير المحاسبية. وبالتالي ونتيجة لأن البنوك المقيدة بالبورصة قد تكون أكثر التزام بمتطلبات (IFRS, 9) وخاصة فى المراحل الأولى لتطبيقه، لذلك فقد ترتب على تطبيق (IFRS, 9) انعكاسات إيجابية بشأن جودة تقاريرها المالية، متمثلة فى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال بتلك البنوك.

جدول رقم (١١): نتيجة التحليل الإضافى (نموذج الانحدار ٢)

أثر تبنى (IFRS, 9) على ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال للبنوك المقيدة وغير المقيدة

المتغير التابع / المتغيرات المستقلة والتفاعلية	البنوك المقيدة (B) (Sig)	البنوك غير المقيدة (B) (Sig)	العينة الإجمالية (B) (Sig)
التغير فى القروض غير المنتظمة *ΔNPL*	١,١٥٦ ***(٠,٠٠١)	٠,٤٣٦ - *(٠,٠٥١)	٠,٣٢٢ **(٠,٠٥٠)
التغير فى احتياطى خسائر القروض *ΔLLA*	٠,٢٤٥ **(٠,٠٤٩)	٠,٩٨٥ **(٠,٠٠٠)	٠,٢٥٠ **(٠,٠١٩)
القروض المعدومة *LCO*	٠,٩٦٨ ***(٠,٠٠٣)	٠,٠٣٣ (٠,٨٣٢)	٠,١٦٣ (٠,٢٩٠)
صافي الربح قبل الضرائب والمخصص *EBTP*	٠,٦٨٥ ***(٠,٠٠٠)	٠,٢٥٩ (٠,١٠٣)	٠,٣٧١ ***(٠,٠٠٤)
نسبة كفاية رأس المال *CAR*	٠,٥٢٩ - **(٠,٠١١)	٠,٠١٨ - (٠,٩٢٠)	٠,٣٠٦ - **(٠,٠٢٧)
تطبيق المعيار (٩) *IFRS*	١,٠٢٩ - (٠,١٣٠)	١,٠٨٧ - (٠,٣٩٦)	٠,٦٧٣ - (٠,٢٩٠)
تطبيق المعيار(٩) × صافي الربح قبل الضرائب والمخصص *IFRS*EPTP*	٠,٨٨٩ - **(٠,٠٢٢)	٠,٠٣٧ - (٠,٩٣٤)	٠,٣٥٤ - (٠,٢٣٩)
تطبيق المعيار(٩) × نسبة كفاية رأس المال *IFRS*CAR*	١,٦٣٥ *(٠,٠٥٤)	٠,٩٥١ (٠,٤٠١)	٠,٨٣٠ (٠,٢٢٢)
حجم العينة (ن)	٤٢	٣٩	٨١
احصائية (F)	٥,٨٩٥	٣,٦٢٨	٤,٣١٩
معامل التحديد المعدل (R^2)	٠,٤٨	٠,٣٧	٠,١٧
P- value	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢

*** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١%).
** التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (٥%).
* التأثير معنوى عند مستوى معنوية أقل من (١٠%).

٦- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

تعرض البحث الحالى لقضية هامة كانت ومازالت محل اهتمام البحوث المحاسبية وسوف تشكل جانبًا كبيرًا من تلك البحوث مستقبلًا، خاصة فى أعقاب الأزمة المالية العالمية والتى أثرت

على العديد من البنوك. وفى ضوء تلك الأزمة تبنت الجهات التنظيمية والإشرافية اتجاهًا بموجبه يتم تعديل أسس المحاسبة عن الأدوات المالية. وقد أسفر عن ذلك صدور (IFRS, 9) بعنوان "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس". وقد تمثل جوهر التعديل بموجب متطلبات هذا المعيار فى التحول نحو استخدام نموذج الخسائر المتوقعة عند قياس والاعتراف بالخسائر الإئتمانية الناتجة عن اضمحلال الأدوات المالية، وذلك ليكون بديلًا عن نموذج الخسائر الفعلية والذي تعرض للعديد من الانتقادات فى أعقاب الأزمة المالية العالمية. كما يستمد البحث أهميته لأنه يتناول بالدراسة والاختبار التجريبى لواحد من أهم عناصر القوائم المالية فى القطاع المصرفى، وهو العنصر الأكثر تأثرًا بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولى (IFRS, 9)؛ إلا وهو **مخصص خسائر القروض**، ويعتبر أيضًا بمثابة العنصر الأكثر إستخدامًا من قبل البنوك فى إدارة أرباحها ورأس مالها.

وعلى صعيدٍ آخر، ونتيجة لاختلاف النتائج بشأن أثر القيد فى البورصة على جودة التقارير المالية بصفة عامة، مما يستلزم اختبار أثر ذلك فى ظل بيئات وقطاعات إقتصادية مختلفة؛ حيث يعتقد الباحث بأن طبيعة الأسواق المالية ومدى قوتها تعد محددًا جوهريًا فى هذا الصدد. وفى ضوء ذلك استهدف البحث اختبار أثر الإلتزام بمتطلبات (IFRS, 9)، وكذلك القيد فى البورصة على جودة التقارير المالية للبنوك العاملة فى مصر، وعلى أن يتم التحقق من ذلك تجريبيًا من خلال اختبار أثر كلٍ منهما على الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال، فى ظل مسلمة بحثية مفادها انخفاض جودة التقارير المالية فى ظل زيادة ممارسات إدارة الأرباح أو رأس المال فى البنوك.

وبالتطبيق على عينة من البنوك العاملة بمصر خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، تمكن الباحث من تجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة لعدد ٢٧ بنك منهم ١٤ بنك مقيد بالبورصة المصرية والباقى غير مقيد، وبإجمالى ٨١ مشاهدة. ويمكن للباحث تبرير انخفاض عدد المشاهدات والذي يعتبر من **حدود البحث**، وذلك نظرًا لحداثة تطبيق (IFRS, 9) حيث طبقته البنوك المصرية بموجب تعليمات البنك المركزى المصري فى فبراير ٢٠١٩، وأصبح ساريًا وملزمًا للتطبيق عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١، أو ٢٠٢٠/٦/٣٠. بالإضافة لذلك فعدد كبير من البنوك غير المقيدة بالبورصة المصرية لم يستطيع الباحث الوصول إلى تقاريرها المالية عن الفترة محل الدراسة.

وبالرغم من حدود البحث السابق الإشارة إليها؛ إلا أن نتائج اختبار فروضه تجريبيًا قد أسفرت عن العديد من النتائج الهامة. **أولًا**، وفيما يتعلق بنتيجة اختبار **الفرضين الأول والثاني** للبحث، فقد توصل الباحث إلى انخفاض جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية خلال الفترة محل الدراسة، وذلك نتيجة لاستخدام حساب مخصص خسائر القروض فى القيام بممارسات إدارة الأرباح ورأس المال، وبما يتفق مع نتائج أغلب الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد (e.g. Fonseca and Gonzalez, 2008; Oosterbosch, 2010; Leventis et al., 2011; Abdullah et al., 2013; Nikulin and Downing, 2020، خميس، ٢٠١٦). وتم تفسير ذلك بأن دوافع التلاعب فى التقارير المالية بالنسبة للقطاع المصرفى لا تختلف كثيرًا عن مثيلتها فى القطاعات الإقتصادية الأخرى، بل يعتقد الباحث بأن تلك الدوافع قد تكون أزيد فى

القطاع المصرفى، وذلك سعيًا لتجنب التكاليف الناتجة عن اختراق المتطلبات التنظيمية والرقابية الصارمة والتى تفرض من قبل الجهات الرقابية والبنوك المركزية. بالإضافة لذلك تنطوى عملية قياس مخصص خسائر القروض على جانب تقديرى وهذا بدوره يسمح بمزيد من الأحكام الشخصية، وبالتالي أصبحت الفرص متاحة وبصورة كبيرة للتلاعب فى التقارير المالية.

كما توصل الباحث إلى نتيجه هامه أيضًا ظهرت عند اختباره **للفرضين الثالث والرابع** للبحث، تفيد بأن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة فى ضوء متطلبات (IFRS, 9) لم يؤدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال بالبنوك، وبالتالي لم يكن لتطبيق هذا المعيار أى أثر فى تحسين جودة التقارير المالية للبنوك المصرية. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه البعض بشأن المخاوف المتوقعة فى حال تطبيق المعيار الجديد (Marton and Runesson, 2017; Gumb et al., 2018; Morais, 2020). ويعتقد الباحث بأن النتيجة السابقة قد ترجع إلى أن (IFRS, 9)، والذى بموجبه تم تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة عند الاعتراف بالخسائر الإئتمانية للأدوات المالية، قد منح الإدارات فى البنوك سلطة تقديرية أكبر فيما يتعلق بالمحاسبة عن مخصص خسائر القروض، وذلك مقارنة بنموذج الخسائر الفعلية والذى سبق تطبيقه فى ضوء كلٍ من معيار المحاسبة الدولى (IAS, 39) وكذلك معيار المحاسبة المصري (٢٦).

وعلى صعيد آخر، توصل الباحث من خلال اختبار **الفرضين الخامس والسادس** للبحث إلى نتيجة هامة مفادها، انخفاض جودة التقارير المالية فى البنوك المقيدة بالبورصة المصرية نتيجة لزيادة ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال بتلك البنوك مقارنة بالبنوك غير المقيدة. وفسر الباحث تلك النتيجة استنادًا إلى كثرة الضغوط التى تتعرض لها البنوك المقيدة مقارنة بغيرها من البنوك، هذا بالإضافة إلى طبيعة سوق الأوراق المالية المصري باعتباره أحد أسواق المال الناشئة والتى ما تزال تولى اهتمام محدود نسبيًا بآليات حماية المستثمر، وذلك بما يتفق مع دراستى (Beatty et al., 2002; Le, 2020).

ومن خلال **التحليل الإضافى** للبحث، توصل الباحث لنتيجة آخرى تعكس أهمية تطبيق (IFRS, 9)، ومضمون هذه النتيجة أن تطبيق هذا المعيار أدى إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح ورأس المال فى البنوك المقيدة بالبورصة المصرية، وتتفق تلك النتيجة بصورة ضمنية مع ما توصلت إليه مؤخرًا دراسة Elkelish, (2021) والتى أشارت نتائجها إلى أن تطبيق (IFRS, 9) أدى إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية بالنسبة للشركات التى كانت تتصف بانخفاض جودة معلوماتها قبل تطبيق المعيار. وبرر الباحث تلك النتيجة، والتى اختلفت إلى حدٍ ما عما توصل إليه الباحث عند اختباره للفرضين الثالث والرابع، فى ضوء فرضية أساسية وهي أن منافع تطبيق المعايير المحاسبية مرهون بمستوى الإلتزام بمتطلباتها. وبالتالي فأن البنوك المقيدة بالبورصة قد تكون أكثر التزامًا مقارنة بغيرها من البنوك، ومن ثمَّ زادت جودة تقاريرها المالية جراء تطبيق المعيار الجديد.

وفى ضوء ما سبق عرضه، يخلُص الباحث إلى أن ما تم التوصل إليه من نتائج، بشأن أثر تطبيق (IFRS, 9) على جودة التقارير المالية فى البنوك المصرية، يعد بمثابة أدلة مبدئية، وذلك نظرًا لحداثة تطبيق المعيار من ناحية، ولطبيعة حدود البحث والتى سبق الإشارة إليها من ناحية أخرى. وبالتالي فأن الوصول إلى أدلة نهائية بشأن أفضلية وأهمية (IFRS, 9) سوف يتطلب إجراء المزيد من البحوث المحاسبية، والتى تتناول منافع تطبيق (IFRS, 9) فى ضوء وجهات

نظر مختلفة. ولذلك **يوصي الباحث** بضرورة اهتمام المؤتمرات العلمية لأقسام المحاسبة، بقضية جودة التقارير المالية فى البنوك وتداعيات تبنى معايير التقرير المالي ذات الصلة، وعلى أن يكون ذلك مدعومًا بمشاركة من الجهات التنظيمية والرقابية وممثلى البنوك. مع التأكيد على أهمية تطوير مقررات المحاسبة المالية فى الجامعات المصرية وبصفة خاصة فى مراحل الدراسات العليا لتشمل مستجدات معايير التقرير المالي ذات الصلة بالأدوات المالية، خاصة بعد صدور قرار وزارة الاستثمار والتعاون الدولى رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ والخاص بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية.

وعلى صعيد البحوث الأكاديمية، **يوصى الباحث** بمزيد من **البحوث المستقبلية** تختبر أثر تطبيق (IFRS, 9) على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. مع التأكيد على ضرورة أن تمتد تلك البحوث أيضًا لدراسة أثر تطبيق (IFRS, 9) على تحسين المقدرة التنبؤية والتقييمية للمعلومات المحاسبية. هذا بالإضافة إلى أهمية إجراء دراسات مقارنة تختبر تبعات تطبيق (IFRS, 9) فى ظل بيئات إقتصادية مختلفة. وأخيرًا وليس آخرًا، ونظرًا للندرة النسبية فى البحوث التى أجريت فى البيئة المصرية بشأن جودة التقارير المالية فى البنوك؛ لذلك يرى الباحث بأهمية أن تمتد البحوث المحاسبية فى مصر لتشمل محددات جودة التقارير المالية فى البنوك بخلاف المعايير المحاسبية، كتلك التى تعكس جودة المراجعة، وتوجه البنك (تقليدى/ إسلامى)، ومدى الإلتزام بآليات الحوكمة المختلفة، ودور الجهات الرقابية والإشرافية.

المراجع

المراجع العربية

البنك المركزى المصري. (٢٠٠٥). " أسسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات". متاح: www.cbe.org.eg/Arabic.

البنك المركزى المصري. (٢٠٠٨). "قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس". متاح: www.cbe.org.eg/Arabic.

المشهدانى، بشرى، محمد، أحمد. (٢٠١٨). "إنعكاس تطبيق متطلبات IFRS, 9 فى المحاسبة عن إنخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح فى المصارف العراقية". ***مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية***. العدد (١٠٧)، مجلد ٢٤، ٦٣٠-٦٤٨.

حسن، حنان. (٢٠٢٠). "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي". مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة-جامعة الإسكندرية. العدد (١)، الجزء الرابع.

حماد، طارق. (٢٠٠٥). "**التقارير المالية**". الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.

خميس، حسن. (٢٠١٦). "مدى استخدام مخصصات القروض فى إدارة الأرباح بالبنوك التجارية الخاصة (تحليل عملى) قبل وبعد تطبيق أسس القياس والاعتراف المحاسبى الصادرة من البنك المركزى المصري". ***مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس***. العدد (٣)، مجلد ٢٠، ٣٨٩-٤٥٥.

محاريق، هانى. (٢٠١٣). أثر تطوير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – دراسة نظرية وميدانية". ***المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا***. العدد (٢)، المجلد ٣٣، ١-٤٤.

مختار، شريهان. (٢٠١٨). **"إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض فى البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقية)"**. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

وزارة الاستثمار والتعاون الدولى. (٢٠١٩). "معايير المحاسبة المصرية – معيار المحاسبة المصري (٤٧)، الأدوات المالية". الوقائع المصرية – العدد ٨١ تابع (أ)، القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩.

وزارة الاستثمار. (٢٠١٥). **"معايير المحاسبة المصرية – معيار المحاسبة المصري (٢٦)، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"**. الوقائع المصرية – العدد ١٥٨ تابع (أ)، القرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

المراجع الأجنبية

Abdullah, H., Bujang, I., and Ahmad, I. (2013). Loan loss provisions and earnings management in Malaysian banking industry. ***Global Journal of Business and Social Science Review***, 1(1), 93-104.

Abou El Sood, H. (2012). Loan loss provisioning and income smoothing in US banks pre- and post-the financial crisis. I***nternational Review of Financial Analysis,*** 25, 64-72.

Ahmed, S., Takeda, C., and Thomas, S. (1999). Bank loan loss provisions: A re-examination of capital management, earnings management and signalling effects. ***Journal of Accounting and Economics,*** 28, 1-25.

Anandarajan, A., Hasan, I., and McCarthy, C. (2007). Use of loan loss provisions for capital, earnings management and signalling by Australian banks. ***Accounting & Finance,*** 47(3), 357-379.

Athanasoglou, P., Daniilidis, I., and Delis, D. (2014). Bank procyclicality and output: Issues and policies. ***Journal of Economics and Business***, 72, 58-83.

Barth, E., and Landsman, R. (2010). How did financial reporting contribute to the financial crisis***?. European Accounting Review,*** 19(3), 399-423.

Barth, E., Gomez-Biscarri, J., Kasznik, R., and López-Espinosa, G. (2017). Bank earnings and regulatory capital management using available for sale securities. ***Review of Accounting Studies,*** 22(4), 1761-1792.

Basford, W., and J. Leung. (2015). Practical challenges of applying the IFRS 9 impairment model to trade and lease receivables. available at: ***https://www.charteredaccountantsanz.com***.

Beatty, A., and Harris, G. (1999). The effects of taxes, agency costs and information asymmetry on earnings management: A comparison of public and private firms. ***Review of Accounting Studies,*** 4(3), 299-326.

Beatty, A., Ke, B., and Petroni, K. (2002). Differential earnings management to avoid earnings declines and losses across publicly and privately held banks. ***The Accounting Review***, 77, 547-570.

Ben Othman, H., and Mersni, H. (2014). The use of discretionary loan loss provisions by Islamic banks and conventional banks in the Middle East region. ***Studies in Economics and Finance***, 31(1), 106-128.

Bhat, N. (1996). Banks and income smoothing: an empirical analysis. ***Applied Financial Economics***, 6(6), 505-510.

Bouvatier, V., Lepetit, L., and Strobel, F. (2014). Bank income smoothing, ownership concentration and the regulatory environment. ***Journal of Banking & Finance***, 41, 253-270.

Burgstahler, D., Hail, L., and Leuz, C. (2006). The importance of reporting incentives: Earnings management in European private and public firms. ***The Accounting Review***, 81, 983–1016.

Cantrell, W., McInnis, M., and Yust, G. (2014). Predicting credit losses: Loan fair values versus historical costs. ***The Accounting Review***, 89(1), 147-176.

Chan, K., Jegadeesh, N., and Sougiannis, T. (2004). The accrual effect on future earnings. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 22(2), 97-121.

Chen, T., Dpc, C., Frm, C., and Cia, C. (2014). Could an expected loss-reserve model have prevented bank failures? The empirical evidence. ***Oxford Journal: An International Journal of Business & Economics***, 9(1), 55-77.

Cheung, L., Jiang, P., and Tan, W. (2010). A transparency disclosure index measuring disclosures: Chinese listed companies. ***Journal of Accounting and Public Policy,*** 29(3), 259-280.

Christensen, O., Demski, S., and Frimor, H. (2002). Accounting policies in agencies with moral hazard and renegotiation. ***Journal of Accounting Research,*** 40(4), 1071-1090.

Collins, H., Shackelford, A., and Wahlen, J. M. (1995). Bank differences in the coordination of regulatory capital, earnings, and taxes. ***Journal of Accounting Research***, 33(2), 263-291.

Danisman, O., Demir, E., and Ozili, P. (2021). Loan loss provisioning of US banks: Economic policy uncertainty and discretionary behavior. ***International Review of Economics & Finance***, 71, 923-935.

Dechow, P., Ge, W., and Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. ***Journal of Accounting and Economics,*** 50(2-3), 344-401.

Dehaan, E., Hodge, F., and Shevlin, T. (2013). Does voluntary adoption of a clawback provision improve financial reporting quality?. ***Contemporary Accounting Research***, 30(3), 1027-1062.

Ditchkus, V., Sierra, E., and Reed, J. (2011). The role of managerial prudence in bank loan loss provisioning. ***Journal of Managerial Issues,*** 447-464.

Dong, X., Liu, J., and Hu, B. (2012). Research on the relationship of commercial bank's loan loss provision and earning management and capital management. ***Journal of Service Science and Management,*** 5, 171-179.

ElKelish, W. (2021). The International Financial Reporting Standards 9 financial instruments, information quality and stock returns in the modern technology era. ***Journal of Applied Accounting Research.***

Article in press, Available at: ***https://doi.org/10.1108/JAAR-12-2019-0164.***

Ewert, R., and Wagenhofer, A. (2011). Earnings quality metrics and what they measure. Available at SSRN.

Fonseca, R., and González, F. (2008). Cross-country determinants of bank income smoothing by managing loan-loss provisions. ***Journal of Banking & Finance***, 32(2), 217-228.

Gebhardt, U., and Novotny- Farkas, Z. (2011). Mandatory IFRS adoption and accounting quality of European banks. ***Journal of Business Finance & Accounting,*** 38(3- 4), 289-333.

Giner, B., and Mora, A. (2019). Bank loan loss accounting and its contracting effects: the new expected loss models. ***Accounting and Business Research,*** 49(6), 726-752.

Givoly, D., Hayn, K., and Katz, P. (2010). Does public ownership of equity improve earnings quality?. ***The Accounting Review,*** 85(1), 195-225.

Gomaa, M., Kanagaretnam, K., Mestelman, S., and Shehata, M. (2019). Testing the efficacy of replacing the incurred credit loss model with the expected credit loss model. ***European Accounting Review***, 28(2), 309-334.

Greenawalt, B., and Sinkey, F. (1988). Bank loan-loss provisions and the income-smoothing hypothesis: an empirical analysis, 1976–1984. ***Journal of Financial Services Research,*** 1(4), 301-318.

Gumb, B., Dupuy, P., Baker, R., and Blum, V. (2018). The impact of accounting standards on hedging decisions. ***Accounting, Auditing & Accountability Journal***, 31(1), 193-213.

Habib, A., Hasan, M., Mollah, S., and Molyneux, P. (2020). Financial statement comparability, earnings smoothing and loan-loss provisioning in banking. Earnings Smoothing and Loan-Loss Provisioning in Banking. Available at: ***SSRN: https://ssrn.com/abstract=3622974***

Healy, M., and Wahlen, M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. ***Accounting Horizons,*** 13(4), 365-383.

Hong, Y., Huseynov, F., Sardarli, S., and Zhang, W. (2020). Bank earnings management and analyst coverage: evidence from loan loss provisions. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 55, 29-54.

Hope, K., Thomas, B., and Vyas, D. (2013). Financial reporting quality of US private and public firms. ***The Accounting Review***, *88*(5), 1715-1742.

Hoque, H., Andriosopoulos, D., Andriosopoulos, K., and Douady, R. (2015). Bank regulation, risk and return: Evidence from the credit and sovereign debt crises. ***Journal of Banking & Finance,*** 50, 455-474.

International Accounting Standards Board (IASB). (20١١). International Accounting Standard (39), **Financial Instruments: Recognition and Measurement.** London.UK.

————————. (2014). International Financial Reporting Standerd (9), **Financial Instruments.** London.UK.

Kanagaretnam, K., Lobo, J., and Wang, C. (2015). Religiosity and earnings management: International evidence from the banking industry. ***Journal of Business Ethics,*** 132(2), 277-296.

Kanagaretnam, K., Lobo, J., and Yang, H. (2004). Joint tests of signaling and income smoothing through bank loan loss provisions**.** ***Contemporary Accounting Research***, 21(4), 843-884.

Kantudu, S., and Samaila, A. (2015). Board Characteristics, Independent Audit Committee and Financial Reporting Quality of Oil Marketing Firms: Evidence from Nigeria. ***Journal of Finance, Accounting & Management***, 6(2), 34-50.

Kim, J., and Yoon, S. (2019). Value-relevance of the regulatory non-GAAP adjustments in the Korean banking industry. ***Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics***, 26(1-2), 160-171.

Knežević, G., Pavlović, V., and Stevanović, S. (2015). New accounting rules for the recognition and measurement of financial instruments: Some issues implied by the IFRS 9. ***Ekonomski pogledi***, 17(3), 91-105.

Kund, A. G., & Neitzert, F. (2020). Only blunt Tools left? How IFRS 9 affects the Earnings and Capital Management of European Banks. Available at: ***SSRN: https://ssrn.com/abstract=3700545***.

Le, T. (2020). The Impact of Auditor Specialization and Banks' Listing Status on Earnings Management in Vietnamese Commercial Banks. ***Asian Journal of Law and Economics,*** 11(1).

Leventis, S., Dimitropoulos, E., and Anandarajan, A. (2012). Signalling by banks using loan loss provisions: the case of the European Union. ***Journal of Economic Studies.*** 39 (5), 604 – 618.

Leventis, S., Dimitropoulos, E., and Anandarajan, A. (2011). Loan loss provisions, earnings management and capital management under IFRS: The case of EU commercial banks. ***Journal of Financial Services Research***, 40(1-2), 103-122.

Lobo, J. (2017). Accounting research in banking: A review. ***China Journal of Accounting Research***, 10(1), 1-7.

Ma, K. (1988). Loan loss reserves and income smoothing: the experience in the US banking industry. ***Journal of Business Finance & Accounting***, 15(4), 487-497.

Magdalena, S., and Martani, D. (2021). The Effect of Ifrs 9 Adoption On Loan Loss Provisions***. ICORE***, 5(1).

Marton, J., and Runesson, E. (2017). The predictive ability of loan loss provisions in banks–Effects of accounting standards, enforcement and incentives. ***The British Accounting Review***, 49(2), 162-180.

Mechelli, A., and Cimini, R. (2020). The effect of corporate governance and investor protection environments on the value relevance of new accounting standards: the case of IFRS 9 and IAS 39. ***Journal of Management and Governance***, 1-26.

Mohammady, A. (2010). Earnings quality constructs and measures. Available at SSRN: ***https://ssrn.com/abstract=1678461.***

Morais, I. (2020). Are changes in international accounting standards making them more complex?. ***Accounting Forum***, 44(1), 35-63.

Naser, K., and Nuseibeh, R. (2003). Quality of financial reporting: evidence from the listed Saudi nonfinancial companies. ***The International Journal of Accounting***, 38(1), 41-69.

Nikulin, E., and Downing, J. (2020). Loan-loss provisions, earnings management, and capital management by Russian banks: the impact of changes in banking regulation and oversight. ***Eurasian Business Review***, 1-19.

Novotny-Farkas, Z. (2016). The interaction of the IFRS 9 expected loss approach with supervisory rules and implications for financial stability. ***Accounting in Europe***, 13(2), 197-227.

O'Hanlon, J. (2013). Did loan-loss provisioning by UK banks become less timely after implementation of IAS 39?. ***Accounting and Business Research***, 43(3), 225-258.

Oosterbosch, R. (2010). Earnings management in the banking industry. This paer is based on my master thesis completed in 2009 as part of the master Accounting Auditing & Control at Erasmus University Rotterdam. *Available* ***at: http://hdl.handle.net/2105/5611.***

Orban, I., and Tamimi, O. (2020). Accounting Model for Impairment under IFRS 9 and its Impact on Loss Allowance. ***European Research Studies Journal,*** 23(4), 1259-1277.

Roychowdhury, S. (2006). Earnings management through real activities manipulation. ***Journal of Accounting and Economics***, 42(3), 335-370.

Shivakumar, L. (2000). Do firms mislead investors by overstating earnings before seasoned equity offerings?. ***Journal of Accounting and Economics***, 29(3), 339-371.

Zgarni, A., and Fedhila, H. (2019). Discretionary Loan Loss Provisions, Earnings Management and Capital Management in Banks. ***Asian Social Science***, 15(7), 424-432.

ملاحق البحث

ملحق (١): البنوك المقيدة بالبورصة المصرية ونسبة تركز الملكية *

مسلسل	أسم البنك	نسبة تركز الملكية
١	البنك التجارى الدولى	%١٤
٢	بنك الإتحاد الوطنى	%٩٦
٣	البنك المصري الخليجى	%٤٥
٤	بنك البركة	%٧٩
٥	الوطنى (بنك الكويت الوطنى)	%٩٥
٦	البنك المصري لتنمية الصادرات	%٨٢
٧	بنك فيصل الإسلامى المصري	__
٨	بنك التعمير والاسكان	%٨٤
٩	مصرف أبو ظبي الإسلامى	%٧١
١٠	بنك قطر الوطنى الأهلى	%٩٥
١١	بنك قناة السويس	%٩٠
١٢	بنك كريدى أجريكول	%٦٨
١٣	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	%٨٥
١٤	بنك القاهرة	%١٠٠

ملحق (٢): قائمة البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصري حتى أغسطس ٢٠٢٠*

مسلسل	اسم البنك	مسلسل	أسم البنك
١	البنك التجارى الدولى	٢١	البنك الاهلى الكويتى
٢	بنك الاتحاد الوطني (أبوظبى التجارى)	٢٢	المصرف العربى الدولى
٣	البنك المصري الخليجى	٢٣	بنك عودة
٤	بنك البركة	٢٤	البنك الأهلى المتحد
٥	الوطنى (بنك الكويت الوطنى)	٢٥	البنك العربى الأفريقى الدولى
٦	البنك المصري لتنمية الصادرات	٢٦	بنك (HSBC)
٧	بنك فيصل الإسلامى المصري	٢٧	بنك المؤسسة العربية المصرفية
٨	بنك التعمير والاسكان	٢٨	البنك العقارى المصري العربى
٩	مصرف أبو ظبي الإسلامى	٢٩	البنك الزراعى المصري
١٠	بنك قطر الوطنى الأهلى	٣٠	بنك التنمية الصناعية
١١	بنك قناة السويس	٣١	المصرف المتحد
١٢	بنك كريدى أجريكول	٣٢	البنك التجارى المغربى (وفا بنك)
١٣	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	٣٣	بنك الاستثمار العربى
١٤	بنك القاهرة	٣٤	بنك أبو ظبي الأول
١٥	بنك مصر	٣٥	سيتى بنك
١٦	البنك الأهلى المصري	٣٦	البنك العربى
١٧	بنك الإسكندرية	٣٧	بنك المشرق
١٨	ميد بنك (بنك مصر إيران للتنمية سابقًا)	٣٨	البنك الاهلى اليونانى
١٩	بنك بلوم	٣٩	بنك الاستثمار القومى المصري
٢٠	بنك الإمارات دبي الوطنى	٤٠	بنك ناصر الإجتماعى

* وتقاس بنسبة الأسهم المملوكة بواسطة المستثمرون الذين يملكون ٥% من أسهم البنك أو أكثر.

* شملت العينة البنوك من مسلسل (١) إلى (٢٧)، والبنوك (٣٩) و (٤٠) مستبعدة لكونهما يخضعان لتشريعات خاصة.

Study and Examine the Impact of Adoption the International Financial Reporting Standard (9), and Listed in the Stock Exchange on the Use of Loan Loss Provisions by Egyption Banks in Earning Management and Capital Management

By

Dr. Mahmoud Moussa Abd el-all Metwally
Lecturer of Accounting
Faculty of Commerce – Alexandria University
mahmoud.mousa81@gmail.com

Abstract:

This research aimed to study the impact of adopting the international financial reporting standard (9), and listing in the stock exchange on the use of loan loss provisions (LLP) by banks that are operating in Egypt in earning management and capital management. By applying the multiple regression analysis on a sample of banks that are operating in Egypt, during the period from 2017 to 2020, researcher was able to collect the necessary data to measure the variables for 27 banks, including 14 listed banks in the Egyptian Stock Exchange. Results of this research provided an important empirical evidence, the most important of them are: (1) Egyption banks which use the loan loss provisions in earning management and capital management, that implies decrease financial reports quality of these banks. (2) Increase earning management and capital management in listed banks compared to unlisted. (3) Regarding to the impact of adopting (IFRS ,9), researcher concluded an important conclusion stating that, the compliance with the requirements of this standard, will increase the financial reports quality for listed banks only by decreasing earning management and capital management practices in those banks.

Key words: IFRS,9 - Financial Reports Quality – Egyption Banks - Earning Management- Capital Management- Loan Loss Provisions.